

LEAGUE OF ARAB STATES . AL-IDARAH
AL-SIYASIYAH
AL-MAS'ALAH AL-LIBIYAH

3617

Princeton University Library

32101 074075951

al-Mas'alah al-Libiyah

[illegible]

جامعة الدول العربية

الإدارة العامة

المسألة الليبية

القاهرة : ١٩٥٠

League of Arab States . al-Idārah al-Siyāsīyah

جامعة الدول العربية

الإدارة السياسية

al-Mas'alah al-Libīyah

المسألة الليبية

القاهرة : ١٩٥٠



~~2271~~
~~.5746~~
~~.3617~~

2271
.5746
.3617

تقرير مقدم من الأمين العام الى مجلس جامعة الدول العربية
الدورة الثانية عشرة — مارس سنة ١٩٥٠ عن « قضية استقلال ليبيا »



الفصل الأول

جهود الجامعة العربية خارج ليبيا

الجامعة العربية وقضية استقلال ليبيا

عنيت جامعة الدول العربية منذ نشأتها بقضية استقلال ليبيا جريا على سياستها الخاصة نحو الشعوب العربية من جهة وعلى السياسة العامة التي رسمتها لنفسها وهي مناصرة كل شعب مناضل في سبيل استعادة حريته واستقلاله من جهة أخرى.

وقد استهلت مساعيها في القضية الليبية بأن أرسل الأمين العام إلى حكومات الدول العربية قبيل اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول العظمى بلندن في سبتمبر سنة ١٩٤٥ المذكرة الآتية :

« إن قرب اجتماع وزراء الخارجية في لندن وما يقال عن بحث المسألة الإيطالية في هذا الاجتماع وما علمت من أنه في رأس المسائل المعروضة في جدول أعمال ذلك الاجتماع مسألة المستعمرات الإيطالية ، يستلزم بياناً عاجلاً بوجهة النظر العربية سواء أكانت لأهل البلاد أنفسهم أو للدول العربية المشتركة في الجامعة ، أو للرأي العام العربي . فلذلك يحسن أن أبعث إلى حضراتكم برؤوس المسائل الآتية ملخصة على وجه العجلة :

١ — إن البلاد المعروفة قديماً باسم طرابلس الغرب والمعبر عنها حديثاً باسم ليبيا هي عبارة عن المساحة الواسعة التي تبتدىء من حدود مصر الغربية وتنتهى عند الحدود التونسية والجزائرية والتي تحد جنوباً بأملاك فرنسا والمغرب.

3-21-66

1985

الكبرى . وهى بلاد يسكنها العرب ويدين أهلها الأصليون جميعاً بدين الإسلام منذ أكثر من عشرة قرون . وقد كانت طوال الفترة الإسلامية أى فى الثلاثة عشر قرناً الأخيرة بلاداً واحدة لم ينفصل بعضها عن بعض الا فترات قصيرة ولم يتغلب عليها الأجانب الا فترات قصيرة أيضاً . كذلك استمرت أثناءها تناضل حتى استردت وحدتها وحريتها . فكل تغيير بتجزئتها يناقض تاريخها الطويل بل أن وحدتها هذه كانت موجودة منذ فجر المسيحية . وهذه الوحدة ليست ضرورية من الناحية الادارية فحسب بل هى ضرورة اقتصادية واجتماعية لاسيلى لتجاهلها . اذ أن البلاد قليلة السكان مترامية الأطراف فقيرة فى مجموعها تتعاون أجزاؤها لتكمله بعضها وتأمين حياتها فبعض المناطق تدر محاصيل لا تنمو فى المنطقة الأخرى . فالتمر مثلاً يكثر فى جهات « فزان » وبعض الشواطيء والزيتون وزيته يكثر فى مناطق الجبال وبعض السهول والقمح يجود فى بعض الوديان والشعير فى ساحات أخرى وكذلك الذرة وأشجار الفاكهة كما أن رعاية الابل تصلح لها بعض مناطقها ولا تصلح لرعاية الشاة أو البقر وهكذا .

فلو أن هذه المناطق مزقت وفصل بعضها عن بعض لهلكت بينما هى تكمل بعضها وتبادل ما عندها وتستعين بذلك على عيش محدود وأمطار تختلف سنة فى جهة وتزيد سنة فى جهة أخرى فيتبع البدو سير هذه الأحوال وينتقلون فى بعض أرجائها شمالاً وجنوباً أو شرقاً وغرباً . ويعيش بعضهم فترة من السنة حضر وفى فترة أخرى بدو ليكملوا أقواتهم وليتغلبوا على طبيعة البلاد .

وكذلك تقتضى مصلحة الأمن والادارة أن توحد الحكومة فى هذه البلاد الشاسعة . وقد علمت هذه الحقيقة بالتجربة جميع الحكومات التى حكمت طرابلس حتى الأجنبية منها . ففى العهد العثمانى والعهد الإيطالى كانت ادارتها موحدة ولم تلجأ الحكومة الفاشية فى آخر سنى حكم موسوليني الى تجزئتها الى ولايات الالدواعى سياسية وعسكرية مؤقتة ناشئة عن استمرار أهل البلاد فى مقاومتهم الطويلة وحرورهم التى دامت عشرين سنة . ومع ذلك فانه رغم هذا

التقسيم كانت الولايات الأربع التي قسمت اليها البلاد كلها في حكومة واحدة تشرف عليها إدارة واحدة ولو أن مقرها روما .

بناء عليه

فان كل تجزئة لطرابلس الغرب (ليليا) الى قسمين أو ثلاثة هي ضد مصلحة البلاد وضد رغبة الأهالي ولا ترضاها الدول العربية التي ترتبط بميثاق الجامعة والتي اتفقت في هذا الميثاق على أن تراعى شئون العرب ومصالحهم أينما كانت .

استقلال طرابلس (ايليا)

٢ - وقد يظن لأول وهلة أن البلاد الطرابلسية لا تستطيع أن تنشئ لنفسها إدارة مختارة من أبنائها أو إدارة مستقلة فانها تحتاج الى مران طويل لاقامة حكومة حديثة صالحة والواقع أن طرابلس قد حكمت نفسها بنفسها بفترات متعددة في التاريخ بل من المحقق أنها لم تحكم حكما أجنبيا ضد إرادتها الا فترات قصيرة لم تتوان في أنثائها عن الكفاح والمقاومة للحاكم الأجنبي حتى ظفرت بالحرية ومثل ذلك استيلاء مملكة صقلية أو مملكة أسبانيا في الفترات الوجيزة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أو مملكة إيطاليا في هذا القرن . وحتى الحكم العثماني في طرابلس لم يكن قهراً أجنبيا وانما كان بدعوة من أهل البلاد وبرغبتهم سواء قبل استقلالها على يد الدولة « القره منليه » أو بعدها في أوائل القرن الماضي . ففي هاتين المرتين جاء العثمانيون الى طرابلس برغبة أهل البلاد بل نتيجة لوفود أرسلوها لدعوة الخليفة لاستلام حكم البلاد بعد أن تدهور البيت « القره منلى » على يد آخر ولاته يوسف باشا .

ولما دام الإيطاليون طرابلس في سنة ١٩١١ نهض أهل البلاد بإجماعهم لتأييد حكومة العثمانيين والنضال معا ضد الإيطاليين وأثبتوا بذلك أن الحكم العثماني لم

يكن في نظرهم حكما أجنبيا بل استمروا في المقاومة بعد تسليم العثمانيين عشرين سنة أخرى .

والواقع أن الحكم العثماني لم يجرد البلاد من الحكم الذاتي فقد كان أبناء تلك البلاد يتولون المناصب الرفيعة في بلادهم وخارج بلادهم سواء كانت هذه المناصب عسكرية أو إدارية أو مالية بما أهلهم لإعلان الحكم الجمهوري عقب الحرب الماضية والاستمرار في المقاومة اثنتي عشر سنة بعد الحرب الماضية . ومن أبناء هذه البلاد نخبة ممتازة من ذوى التجربة والدراسة مشتهون في جميع الأقطار العربية كصر والمملكة العربية السعودية والعراق وشرق الأردن وتونس والجزائر وسوريا ولبنان . ومنهم عدد كبير في تركيا وفي أواسط أفريقيا خصوصا في منطقة (كانم) و (بحيرة شاد) وفيهم الكفاية لإقامة حكومة موحدة بركة وطرابلس وفزان ومن المتيسر إقامة مثل هذه الحكومة وإدخالها عضوا في جامعة الدول العربية وإمدادها بالمعونة التي تلزمها في بادئ الأمر من البلاد العربية وعلى الأخص مصر .

إن رغبة أهل البلاد التي لاشك فيها والتي يظهرها بأجلى معانيها الرجوع إلى رأيهم واستفتاءهم هي الانضمام إلى مصر بإدارة مختارة أو استقلالهم والحقاقهم واندماجهم بذلك في كتلة الأمة العربية عن طريق مصر أو الجامعة . وهم في سبيل هذه الوحدة لن يتأخروا عن بذل كل مجهوداتهم لحريتهم وتكاتفهم مع إخوانهم وجيرانهم العرب .

ولقد وردت إلى عدة كتب وعرائض من السادة السنوسية ومن أعيان البلاد وزعماء العشائر فيها والفئات المتنوعة كلها ترمى إلى هدف واحد هو الوحدة في طرابلس (ليبيا) والانضمام إلى الكتلة العربية والنفور من تجزئة البلاد أو حكم الأجنبي فيها مباشرة أو بالواسطة .

وأعيان البلاد وقادتها وزعماء العشائر وأصحاب الرأي فيها معبروفون ويمكن

دعوتهم الى مؤتمر سواء المقيمون فيها أو المشتتون في الأقطار الأخرى بسبب الحكم الإبطالى الجائر واستبداد الفاشيست .

وانى لا أشك فى أن مثل هذا المؤتمر سيقدر الرغبة العامة الواضحة لأهل البلاد وهى استقلالهم وحريتهم واتحادهم مع بقية الأقطار العربية .

لقد ظهرت أقوال فى الصحف وآراء فى دوائر علمية متعددة تشير الى احتمال تقسيم البلاد بحيث يعاد نصفها الغربى لايطاليا وجزء من جنوبها يعطى لفرنسا ونصفها الشرق يعطى لبريطانيا . وقيل كذلك أنها قد توضع كلها تحت وصاية دولة واحدة من الدول الكبرى . فهذه الأقوال والآراء فضلا عما فيها من نكران لحقوق العرب ونكران لمجهوداتهم العظيمة فى معاونة الحلفاء بالسلاح وبكل الوسائل فإنها ترى بمصلحة أهل البلاد ورفقهم واستقرار السلام فيهم ظهورها . وهى فضلا عن مخالفتها لمصلحة الطرابلسيين (الليبيين) تتعارض تماما مع أغراض جامعة الدول العربية وأهدافها ولا يمكنها بحال أن تقر مثل هذه الآراء ولا أن تعين عليها بالوقوف مكتوفة أمام مؤيديها .

فأهل البلاد هم أصحاب الرأى الأول فى تقرير مصيرهم كما أن أحق الناس برعاية مصالحهم وتأييد مطالبهم هم أبناء عمومتهم واخوانهم فى العقيدة وجيرانهم فى الوطن من أهل الأقطار .

ليس من مصلحة الأمن للعالمى فى هذه المنطقة أن يحمل أهلها وجيرانها على قبول تسوية المسألة اللبينة تخالف التاريخ والعرف والمصلحة الاقتصادية للبلاد والشعور القومى فيها وحق اذا فرض - وهذا غير صحيح - ان البلاد تحتاج الى معاونة أجنبية ووصاية خارجية فان أحق الناس بهذه الوصاية هى الدول العربية المشتركة فى ميثاق الأمم المتحدة . وأبسط قواعد الانصاف يستلزم أخذ رأى أهل هذه البلاد فى اختيار الأوصياء عليهم .

ان التجربة الأليمة للبلاد العربية وما قاسته من نظرية الانتداب كما طبقها

عصبة الأمم بعد الحرب الماضية قد دللتها على أن الأثرة والآنانية والتخصص بانتداب دولة معينة ذات مصلحة خاصة على قطر من الأقطار معناه تحكيم هذه الدولة في مقدرات شعب لا ترى هي من مصلحتها أن تسارع في تدريبه على الحكم الذاتي أو تهيبته للاستقلال . وهذه التجربة لا تزال ماثلة أمام أعين الجماهير في البلاد العربية فهي لذلك ترفض كل وصاية تأخذ شكل الانتدابات الماضية التي جربوها ولا بد من طمأنة هذه البلاد الموصى عليها وإنها لا تشبه في شيء ما جربوه في الماضي وأنه كذلك مقصود بها خير الأمم المتحدة جميعا .

لهذه الأسباب كلها أعتقد أن الدول العربية تؤيد ما أشرت إليه وإن الخطوة التي تضمنتها مواد هذه المذكرة تصلح أساسا لسياسة يجتمع عليها الرأي في دول الجامعة بل في البلاد العربية كلها . وأعتقد أن المطالبة بها والسعي لتحقيقها يتفق مع آماني أهل البلاد ومع المبادئ التي يرمى إليها ميثاق الجامعة .

إن طرابلس (ليبيا) تقف في هذه اللحظة في مفترق الطرق تنتظر كما ينتظر العالم العربي موقفا حاسما يحول بين سقوطها مرة أخرى فريسة للحكم الاجنبي سواء أكان مباشرة أو بالواسطة .

إنني أعتقد أن الجامعة إذا نسقت خططها في سياستها بالنسبة لهذه المسألة لتحظى بتأييد أهل البلاد أنفسهم لها بكل وسائلهم . كما أعتقد أن الدفاع عنها بحزم وثبات ينتج التأثير المطلوب والنجاح المرجو إن شاء الله .

وقد جاء هذا السعي من الأمين العام متمشيا مع ما جاء في أحد ملاحق ميثاق جامعة الدول العربية بشأن التعاون مع الدول غير المشتركة في المجلس والذي ينص على ما يأتي :

« نظرا لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها ولجانها شئوننا يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله ، ولأن آماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يراعها وأن يعمل على تحقيقها فإن الدول الموقعة على

ميثاق الجامعة العربية يعينها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق (مادة ٤) بأن يذهب في التعاون معها الى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك ألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيتها وآمالها وأن يعمل بعد ذلك على اصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ماتهيئه الوسائل السياسية من أسباب .

✱ ✱ ✱

وعلى أساس هذه المذكرة تقدمت الحكومة المصرية الى مجلس وزراء خارجية الدول العظمى بلندن في سبتمبر سنة ١٩٤٥ بمذكرة بمائلة شرحت فيها القضية الليبية وتمسكت لعرب ليبيا بحق تقرير المصير وطلب الاستقلال ووحدة البلاد . وتبعتها في ذلك فيما بعد باقي الدول العربية الأخرى .

وقد انتهاز الأمين العام فرصة زيارته لعواصم الدول العربية قبل رحلته الى لندن في سبتمبر سنة ١٩٤٥ فتابع مساعيه في هذه القضية بأن قابل في جدة وزير أمريكا المفوض وزار المفوضيه الانجليزية ، وتحدث الى المسؤولين في شأن هذه القضية ولما تشرف بمقابلة جلالة الملك آل سعود عرض على مسامحه مسألة ليبيا وعند زيارته لبغداد تبادل تباحث مع المسؤولين في شأنها وعرض على الحكومة العراقية مذكرة الحكومة المصرية السالفة الذكر ، وفي عمان تشرف بمقابلة جلالة الملك عبد الله وعرض على جلالاته هذه القضية . وكذلك لما تشرف بمقابلة فخامة السيد شكرى القوتلى وفخامة الشيخ بشارة الخورى عرض هذه المسألة على فخامتهما ولقد لقيت مساعى الأمين العام اهتمام جميع الحكومات العربية لهذه القضية التى أولتها كل عناية .

عرض القضية على مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى

ثم سافر الأمين العام الى لندن في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وكانت هذه القضية من المسائل الهامة التى تناولها بالحديث في اجتماعاته المختلفة مع وزير

خارجية بريطانيا وفي أحاديثه الصحفية والمؤتمرات العديدة . كما وجه في ٢٨
سبتمبر سنة ١٩٤٥ الى وزراء خارجية الدول الكبرى باسم الجامعة العربية
المذكورة الآتية : —

د ليبيا بلد عربي تحده تونس وبلاد المغرب غربا ومصر شرقا والصحراء
الكبرى جنوبا . ويقطن هذه البلاد منذ قرون قوم من أصل عربي يتكلمون
لغة واحدة ويتبعون تقاليد وعادات واحدة ويتدينون بدين واحد . وهي بلاد
مترامية الأطراف غير أنها فقيرة الموارد . وقد ظلت منذ ذلك الحين بلادا
متحدة يعيش سكانها داخل حدودها يتبادلون محاصيل أراضيهم ويتماونون
على استغلالها . ولم تكن هناك أية حدود تفصل بين المناطق وبعضها وكان البدو
الرحل من السكان ينتقلون في أنحاء البلاد في حرية تامة طلبا للرعى وكثيرا
ما استوطنوا حيث طاب لهم المقام .

والبلاد في طبيعتها غير قابلة للتجزئة فكل فكرة ترمي الى تقسيمها سواء
الى مناطق أو ولايات أو دوائر نفوذ أو وضع أى قسم منها تحت نظام الانتداب
فكرة لاشك عائدة بالضرر على البلاد اقتصاديا واجتماعيا وأديا ، فضلا عن أنه
لم يسبق أن حصل تقسيم للبلاد منذ آلاف السنين .

وقد ورث الليبيون عن أجدادهم حب العرب التقليدى للحرية ، وتاريخهم
الطويل مليء بالادلة على دفاعهم المجيد عن بلادهم ، آخرها مقاومتهم العنيفة
للعدوان الايطالى الفاشى ، وقد دامت هذه المقاومة نيفا وعشرين عاما . ضحو
في أثناءها بما يقرب من نصف تعداد سكان البلاد . وجلى أنه لا يمكن ارغام
هذا الشعب العربى على قبول أى حل لا يتفق مع أمانيه القومية .

وتلخص هذه الامانى كما عهدتها بنفسى ، في الرغبة في بقاء بلادهم موحدة وفي
أن تترك لهم الحرية في إدارة شئونهم بأنفسهم وأن تصبح ليبيا عضوا في جامعة
الدول العربية . وقد استقيت معلوماتي هذه من اتصالاتي الشخصية بأهل ليبيا
وقد فوضني زعمائهم ورؤساؤهم في أن أوضح قضيتهم وأدافع عنها .

ولقد تأكدت من هذه الحقائق جميع دول الجامعة وأرسل بعضها على انفراد
مذكرات في هذا الصدد الى مجلسكم ، ويمكنكم بدوركم أن تتأكدوا بأنفسكم
من ذلك وأنا اعلم يقين من أنه اذا جرى استفتاء في البلاد تحت اشراف ممثلي
الامم المتحدة اذا دعت الحال الى ذلك لأسفر عن أن الشعب الليبي أجمع سيطلب
بصوت واحد تحقيق أمانه القومية .

ولا شك في أن أى تأخير في الوصول الى حل يحقق هذه الأمان سيؤدي
الى خيبة أمل مريرة ليس في ليبيا فحسب بل وفي أنحاء العالم العربي أجمع .

ومن الطبيعي أنه اذا دعت الحال الى فترة انتقال أن تسند مهمة ارشاد الشعب
الليبي الى تحقيق هدفه المنشود وهو الاستقلال التام الى دولة عربية أو الى الجامعة
بأجمعها ولا شك في أن اختيار أمة عربية للوصاية على شعب عربي في جوهره لما
يتفق مع الروح التي تسود المنظمة العالمية الجديدة ،

وتكلم الأمين العام مع سفير فرنسا في لندن ومندوبها في مجلس وزراء خارجية
الدول العظمى في هذا الصدد . ولما لم يستطع الوقوف من السفير على نية فرنسا
الحقيقية حيال هذه القضية ذكر له :

« قد تكون فرنسا تخشى جوار العرب لأن وجود حكومة مستقلة في ليبيا
مرتبطة بجامعة الدول العربية يؤثر في سياستها الاستعمارية في شمال أفريقيا .
ولكن فرنسا لا بد لها أن تختار أحد أمرين . إما أن تستمر على السياسة
الاستعمارية القديمة ، وهذا لن يؤخر الحرية والاستقلال لليبيا ، لأن الحرية تنفذ
من كل مكان ودعوات الحق تصل الى القريب والبعيد . وأما أن تكون فرنسا
الجديدة ، وهو ما أتمناه وأعتقد ، تنصرف الى بناء عالم جديد على أسس أخرى
من الحرية والمساواة ، وعندئذ يكون قرب الجامعة منها سببا للاستقرار والسلم
والتعاون . »

ثم اتصل بالحكومة الفرنسية في هذا الشأن بواسطة سفيرها ، وحاول الأمين

العام كسب الانجليز لتأييد استقلال ليبيا ووحدها بشقي الحجج . ولم تنته المساعي في لندن الى أى اتفاق معين ولكن وزير خارجية بريطانيا أظهر استعدادة للنظر في حقوق ومصالح عرب ليبيا . وتلقى الأمين العام من الحكومة الأمريكية رداً على المذكرة ووعداً بالنظر والعناية .

وفي الجلسة الثانية عشرة من دور الاجتماع العادى الثانى لمجلس الجامعة المنعقد فى ٩ ذى الحجة ١٣٦٤ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٤٥ وبعد مناقشة هذه المسألة قدم الأمين العام الاقتراح التالى :

« يؤيد مجلس الجامعة المذكرات التى قدمتها الدول العربية والتي قدمها الأمين العام لمجلس وزراء خارجية الدول المجتمع فى لندن فى سبتمبر الماضى » .

وينتظر فرصة اجتماعه ليقرر أنه يؤيد حق العرب الليبيين فى حريتهم الكاملة فى بلادهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم »

ويقرر المجلس تكليف الأمين العام الاتصال بالسلطات البريطانية لازالة أسباب الشكوى من قسوة الحكم العسكرى القائم فى هذه البلاد .

(وقد وافق المجلس على ذلك)

وقد أدلى الأمين العام فى الجلسة الثامنة من دور الاجتماع العادى الثالث لمجلس الجامعة المنعقدة فى ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٦٥ الموافق ٦ أبريل سنة ١٩٤٦ بالبيان التالى :

« حضرات الأعضاء المحترمين

أمامى مسألة عاجلة جداً أرجو عرضها على المجلس .

قرأت فى صحف بعد الظهر أن المسألة الليبية ستعرض على مجلس وزراء الدول الكبرى الذى سيجتمع فى ٢٥ أبريل (فى باريس) وقد كنت معتماً أن أعرض عليكم التطورات التى حدثت فى هذه المسألة . وأعتقد أن الأوان قد آن لعرض هذه المسألة الآن . ولذلك أرجو أن تسمحوا لى بأن أعرض على حضراتكم

ملخصا بسيطا لتطورات مسألة ليبيا منذ كلفني المجلس في الدورة الماضية أن أبذل المساعي اللازمة لتنفيذ رغباته في هذه المسألة .

لقد ظهر ما كنا نخشاه فإن نية بعض الدول متجهة نحو تقسيم ليبيا . فإن فرنسا تريد أن تعود طرابلس للايطاليين وقد أبدت رأيها صراحة في مجلسها النيابي وصرح بذلك الجنرال ديجول كما صرح به وزير خارجيتها ، والواقع أن هذا الاتجاه كان ظاهراً في الصيف الماضي على أن تأخذ إنجلترا برقة وتأخذ إيطاليا طرابلس وتأخذ فرنسا فزان . ولا شك في أن هذه السياسة أخطر سياسة يتبلى بها بلد عربي لأنها سياسة ظالمة تضع البلاد تحت وصاية دول لا يرجى من أحداها خير للبلاد . فإن نية إيطاليا مثلاً في طرابلس هي الاستعمار ونقل المهاجرين الإيطاليين إلى طرابلس واجلاء العرب عن أراضيها . وتقصد فرنسا بامتلاك فزان حماية الحالة السيئة في شمال أفريقيا التي يشكو منها العرب . وترى فرنسا كذلك من وراء عودة الطاليان إلى طرابلس إلى استمرار حالة استعمارية شنيعة في هذه البلاد لتكون هذه الحالة نذيراً للبطالين بالحرية من أهالي تونس والجزائر ومراكش . ودليلي على هذا هو أنه في سني ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩ كانت فرنسا على الرغم من تحالفها مع إيطاليا لا تسكت بأمر الليبيين الذين يشتتون تحت نير الاستعمار الإيطالي وكانت إيطاليا تطمع في تونس . فلما استلمت الحكومة الطرابلسية الجمهورية في سنة ١٩١٨ انتهى أمرها إلى صلح مع إيطاليا اعترفت فيه إيطاليا بالاستقلال لطرابلس . فانزعجت فرنسا واحتجت على إيطاليا لأن قيام حكومة عربية في طرابلس قد يثير أهل الجزائر وتونس ومراكش . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن برقة لن تستفيد من حكم إنجلترا لها أو من وصايتها على العرب لأن أساليب الإنجليز في الحكم أن ينشروا أمناً وعدالة نسبية ولا يهتمون بالنواحي الأخرى فلا ينشئون مستشفيات ولا مدارس ولا طرقاً وبمعنى أصح لا ينظرون إلى الحالة الاجتماعية . وقد شهدت ذلك بنفسى في السودان ولا شك في أن أهل برقة في غنى عن ذلك الأمن وتلك العدالة النسيبية

لأنهم كانوا مشتمعين بهما في عهد الدولة العثمانية ، وإنما هم محتاجون الى التقدم المستمر ونشر العلم والثقافة في بلادهم والتقدم الاجتماعى والمدنى ورغم ظنى بان حكم الانجليز فى برقة سيكون أحسن من حكم الايطاليين فى طرابلس والفرنسيين فى فزان ، فاقى أعارضه ولا زلت أعتقد أن المجلس سيقف بكل قوته لتحقيق وحدة هذه البلاد واستقلالها . ويعارض كل المعارضة فى تقسيمها . وقد أبلغنا هذه المعارضة فى التقسيم بصور متعددة سواء بارسال مذكرات أو باتصالاتى الشخصية بالانجليز والامريكيين فكنت أبين لهم دائما أن هذا التقسيم ضار بأهالى البلاد لأنهم وحدة اقتصادية لا تتجزأ فالمحصولات المتوفرة فى ناحية من طرابلس لا توجد فى برقة . وما يوجد فى فزان من الثمرور خالية منه برقة والجبل ، فهذه البلاد جميعا تتبادل المحاصيل التى تمتجها ولا تستطيع واحدة منها أن تعيش بغير مساعدة الأخرى .

لذلك فانه يتعين عدم تقسيمها ومن صالح أبنائها وشعوبها رحمة بهم وانصافا لهم وللانسانية أن يكونوا مجتمعين فى صعيد واحد لا يفرق بينهم شىء . وقد أثبت التاريخ تلك الوحدة والحاجة اليها ، فهو لاء الناس تربطهم صلات القرابة والنسب فلا يمكن بحال من الأحوال أن نقبل هذا التقسيم كما أن التقسيم مضر جداً من الناحية الادارية .

بقى بعد ذلك شكل الحكم الذى يجب أن يقوم فى البلاد . فالانجليز والفرنسيون يميلون الى الوصاية الجزأة ويقول الروس أنهم أولى بهذه الوصاية . وكل مالى من الاخبار أن الروس جادون تماما فى طلب الوصاية على طرابلس . وقد كنت كلما سمعت ذلك أعتقد أن المسألة لا تعدو المساومة وأن الروس يطالبون بالوصاية على طرابلس ليصلوا الى ترضيه فى البلقان أو غيرها . ولكن قيل لى أنهم يعتبرون أن طلبهم الوصاية طلب سياسى وحدى .

طلبت روسيا الوصاية لنفسها ثم جاءت أمريكا ونادت بوصاية الدول الخمس

مضافا اليها مندوب عن عرب طرابلس (ليبيا) ومندوب من الايطاليين المقيمين في تلك البلاد ودولة صغيرة أوربية ينتخب منها المندوب السامي في طرابلس (ليبيا) وبعد محادثات بينى وبين ممثلى الولايات المتحدة قلت لهم أنه اذا كان ولا بد من هذا الأمر فبين الدول العربية دولة صغيرة رئيسها مسيحي وهى لبنان تستطيع الاضطلاع بالمهمة . وقد فشلت اتصالاتى بالانجليز بغية الوصول بهم الى ادراك حقيقة الأمر والتفاهم معهم واخيرا صرحت لهم بأنهم اذا استمروا على سياستهم فلن يتم التفاهم بيننا . وأن أهل ليبيا لن يقبلوا وصاية دون قتال . قلت لهم اذا فرضتم عليهم هذا التقسيم والوصاية الأجنبية ، فاني أنذركم بأن هذا العمل لن يمر بسلام .

حيال ما تقدم يجب علينا نحن الدول العربية أن نتمسك بحق العرب في بلادهم وبحريتهم وأن نقدم لهم كل المساعدات المادية والأديسية التى تساعدهم على أن ينالوا مطالبهم التى لا يصح أن ينازعهم فيها منازع وأن نعمل من جانبنا في هذا السبيل بكل ما أوتينا من قوة . .

فقرر المجلس ارسال مذكرة للدول التى ستشارك في مؤتمر الصلح مع ايطاليا للمطالبة لأهالى ليبيا بالوحدة والاستقلال وأن أهالى ليبيا الذين يختارون نظام الحكم الذى يرتضونه لأنفسهم على أن تكلف الأمانة العامة اعداد هذه المذكرة وتبليغها للدول مع مداومة المساعى لتحقيق هذا الغرض .

وتنفذا لهذا القرار وجهت الأمانة العامة الى جميع الدول التى اشتركت في مؤتمر الصلح مع ايطاليا في ١٨ أبريل سنة ١٩٤٦ المذكرة الآتية :

د تشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ باسم الجامعة العربية المفوضة من كل دولة من الدول المشتركة فيها بتقديم مذكرة بشأن ليبيا (طرابلس وبرقة وفزان) الى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى الذى انعقد بلندن في غضون الحريف الماضى .

والآن يتشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن يقدم هذه المذكرة باسم الجامعة وبالنيابة عن كافة الدول الممثلة فيها وهو مطمئن كذلك الى تأييد عرب ليبيا ومعبر عن رغباتهم وهى :

١ - أن أية فكرة ترمى الى تقسيم هذه البلاد الى مناطق يعهد بالوصاية عليها أو تضم الى دول مختلفة ستقابل برفض اجماعى من الشعب الليبى يظاهاه العالم العربى .

٢ - ان من حق الشعب الليبى استنادا الى حقوق الانسان فى تقرير المصير واعتمادا على ميثاق الاطلنطى وروح ميثاق سان فرانسيسكو أن يستشار للاعراب عن مشيئته الحرة فى اختيار نوع الحكومة التى يريد بها .

٣ - ان أى اجراء يرمى الى تقرير مصير الليبيين بدون اعطائهم الفرصة الكاملة لاجراء استفتاء حرتحت اشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية سيجد معارضة من شعب ليبيا بكل مايسعه من قوة .

٤ - ان أى ادعاء يصدر من الجانب الايطالى للبطالبة باعادة أى ارتباط بين تلك البلاد وبين ايطاليا وذلك باقامة أى نوع من أنواع النظام الحكومى سيقاوم بالسلاح وبكافة الوسائل الأخرى التى تتوفر لدى الشعب الليبى .

فتاريخ نضال هذا الشعب خلال هذا القرن ضد ايطاليا هو تاريخ قتال استمر أكثر من عشرين عاما فقدت فيه البلاد زهاء نصف عدد سكانها .

٥ - أوضح الأمين العام فى مذكرته السابقة ان وحدة تلك البلاد أمر لامعدى عنه لكفالة رفاهيتها كما انه لامندوحة عنه لضمان تقدمها الاقتصادى واقامة ادارة صالحة بها وتوفير أسباب تقدمها العام وذلك ان كل منطقة فى تلك البلاد تعتمد على المناطق الأخرى ولن يفضى تقسيمها الا الى مجاعة اقتصادية .

وقد احتفظ أهالى ليبيا من قبائل وعرب رحل فى ظل الظروف العادية بمستوى معين للمعيشة يتناسب وحياتهم وذلك عن طريق تنقلهم الحرفى مختلف المناطق .

وأن تاريخ تلك البلاد منذ عهد الفينيقيين والاعريق حتى وقتنا الحاضر
ليدل على ضرورة وضع ليبيا تحت نظام ادارى موحد تتاح في ظله حرية التنقل
الى البلاد المجاورة سواء في الشرق أو الغرب أو حتى في الجنوب .

وعلى هذا فان أية فكرة ترمى الى تقسيم تلك البلاد الى مناطق نفوذ أو وضعها
تحت الوصاية انما تملأها دوافع ومطامع أجنبية ضد مصلحة شعب ليبيا نفسه .

أما فيما يتعلق بنوع الحكومة التي ينبغي اقامتها في ليبيا فتقرير ذلك من حق
الشعب الليبي ، ولقد تجلّت ارادته في مناهضة الاستعمار الاجنبى وأهليته لحكم
بلادهم في مواصلة النضال طوال عشرين عاما في ظل أنواع مختلفة من الادارات
الوطنية على الرغم من القوى التدميرية الساحقة التي واجهتها تلك الادارات ،
فقد استطاع الليبيون ان يعتمدوا على أنفسهم في أسوأ الظروف خلال نضالهم
الذى استغرق عشرين عاما مستندين قبل كل شئ على موارد المادية والمعنوية

وقد اعترف بنصيبهم في الحاق الهزيمة بالنظام الفاشى ، الامر الذى يجعل
لهم الحق الكامل في مطالبة تلك الدول التي تقوم الآن بوضع معاهدة الصلح
مع ايطاليا بأن يذكروا ان الشعب الليبي كان شريكهم في الحرب وأنه ساهم في
النصر منذ بدء الحرب ، ليس فقط بجيش قوامه الوف العرب بل بوسائل أخرى
يعرفها جيدا القواد البريطانيون والأمريكيون .

وان الجامعة العربية ليهما ان ترى العدالة وقد تحققت لليبيا الشقيقة وهى
تؤيدها في الحصول على حقها في تقرير مصيرها كما تعارض — من ناحية المبدأ —
في إعادة فرض استعمار أجنبى على شعب ما عن طريق الضغط أو القوة .

وتمتد الجامعة ان واجبها لا يقتصر على معاضدة فريق من الامم العربية
لتحقيق حريته ، ولكنها كؤسسة تقوم اصلا لحفظ السلام في العالم العربى توقن
أن أى قرار يتخذ ضد رغبة الشعب الليبي الذى تؤيده الشعوب العربية الشقيقة
سيكون على التحقيق عاملا خطيرا في اثارة الاضطراب والفوضى بل واشعال الحرب .

ولهذا يناشدكم الامين العام للجامعة العربية باسم الجامعة وباسم الشعب الليبي ان يكون حكمكم في هذه القضية صادرا عن بعد نظر وان يكون نزيها وان تتيحوا للشعب الليبي فرصة التمتع بحقه في الاستقلال واختيار نوع الحكم الذي يتفق مع مصالحه ورغباته .

وأعقبت الامانة العامة هذه المذكرة ببرقية في ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٦ الى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى تعرب عن استمساك الشعب الليبي بحقوقه مع تأييد الجامعة العربية له في ذلك .

اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم وأمرهم

ولما تشاور أصحاب الجلالة والفتخامة والسمو رؤساء دول الجامعة العربية ممثلين بأشخاصهم أو بوكلائهم في المؤتمر الخاص الذي عقد بزهره انشاص في يومى ٢٨ و ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ بدعوة من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول ملك مصر وصاحب بلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور - عرض لامين العام على مسامعهم الكريمة قضية ليبيا .

ولقد تضمن بيانهم التاريخي الفقرة التالية عن ليبيا :

..... ثم تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة وفزان ووجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على ان استقلال هذه البلاد أمر طبيعي وعادل . وان حكوماتهم متفقة على ضرورته لأمن مصر والبلاد العربية ، وان جامعة الدول العربية التي قضى ميثاقها برعاية شئون العرب ومصالحهم ان تهىء الاسباب لهذا الاستقلال ، وأن تتعهد بادىء الامر بالرعاية اللازمة لظهور حكومة عربية في تلك البلاد ومعاونتها أدبيا وماديا حتى تستطيع النهوض بمسئوليتها داخلا وخارجا كعضو من أعضاء جامعة الدول العربية .

وقد استأنف مجلس الجامعة في دورته الرابعة غير العادية في بلودان في ٨ رجب سنة ١٣٦٥ الموافق ٨ يونيو ١٩٤٦ بحث المسألة الليبية . وكانت

الدول الكبرى لاتزال مختلفة حول مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ،
فعرض الأمين العام على المجلس في الجلسة الثانية (٩ رجب ١٣٦٥ - ٩ يونيو
١٩٤٦) ان شركة روتر للانباء أعلنت في ذلك اليوم ان الحكومة الانجليزية
طلبت الى مجلس وكلاء الخارجية المنعقد في باريس ان يرسل لجنة تحقيق الى ليبيا
لتعرف رأى الاهالى وعلى المجلس ان ينظر هذه المسألة العاجلة على وجه السرعة
وانه يجب أن يكون للجامعة الحق في الاشتراك في هذه التحقيقات . فقرر المجلس
تكوين لجنة صغيرة من أعضائه لمراقبة الحالة وبحث المسألة وتقديم مآراه
من اقتراحات الى المجلس ، وعهد الى الأمين العام بهذه المهمة .

وفي الجلسة الثالثة (١٠ رجب سنة ١٣٦٥ - ١٠ يونيو سنة ١٩٤٦)
تقدم الأمين العام الى المجلس بمشروع البرقية التالية لارسالها الى وزراء خارجية
الدول الكبرى :

« علم مجلس جامعة الدول العربية المنعقد الآن في بلودان بسوريا بما ذكرته بعض
وكالات الأخبار عن اقتراح بريطاني بارسال وفد من الدول الأربع الكبرى
لتبين رغبات أهل طرابلس وبرقة وفزان فكلّفني المجلس بأن أحيطكم علما
بأن كل تحقيق في هذا الشأن يهم الجامعة العربية التي تعتبر ليبيا شعبا من الشعوب
العربية كما يقضى ميثاقها ان تنظر شؤنه ومصالحه وتحرض على ان تشترك في
الهيئة التي اشار اليها الاقتراح البريطاني وتود اذا اتفق على هذا الاقتراح ان تدعى
للاشتراك وأن تحاط علما بالاجراءات والمواعيد . »

(وقد وافق المجلس على هذه البرقية فأرسلت في نفس اليوم)

وبعد أن أصدر المجلس في الجلسة الخامسة من دور الاجتماع الرابع غير
العادي قراره التاريخي الخاص بالقضية المصرية قال الأمين العام :

« يمثل هذا المجلس نحو أربعين مليوناً من الأمة العربية ويكاد يكون هناك
نحو أربعين مليوناً آخرين خارج نطاقه . واني لهلي بأحوالهم وبشعورهم

وباتصالهم الدائم بالأمانة العامة للجامعة العربية اعلم تمام العلم انهم يشعرون
حضر انكم الرغبة السامية التي تهدفون اليها وهي حرية البلاد جميعا واستقلالها
وهم يشاطرونكم الرأى ومستعدون للتضحية وهم اخوانكم سواء أكانوا هنا أم
هناك . فعلينا نصرتهم واننى متأكد كذلك من أنهم سينصروننا دوما ، وهم
يؤيدون بكل قوتهم وقلوبهم مصر العزيزة التي هي وسط هذه الامة بين مغربها
ومشرقها .

ثم أضاف :

د لقد وردت في بيان الملوك والرؤساء مسألة ليبيا والعمل على استقلالها
وحدثها ولذلك أتقدم بالاقترح الآتى راجيا من المجلس الموافقة عليه :

بعد اطلاع المجلس على ماورد في البيان الصادر في ٣٠ مايو عقب اجتماع
رؤساء الدول العربية في انشاص خاصا بطرابلس وبرقه وفزان يقرر المجلس
١ - الموافقة التامة على ما جاء في البيان ويوصى الحكومات العربية ببذل
كل ما تستطيع من المساعى والمجهودات لتحقيق استقلال ليبيا واقامة حكومة
عربية فيها واستفتاء أهلها في نظام الحكم الذى يريده استفتاء تشرف عليه جامعة
الدول العربية .

٢ - اذا قررت الدول ايفاد لجنة التحقيق في طرابلس وبرقه وفزان ودعيت
الجامعة للاشتراك فيها فعلى الامين العام ان يوفد من يمثل الجامعة . واذا لم تدع
الجامعة من قبل الدول فله الحق ان يتخذ من الاجراءات سواء بشخصه أو بمن
ينوب عنه ما يسمح بمراقبة سير التحقيق في اتجاه الحق والعدل ومصلحة طرابلس
وبرقه وفزان .

(ولقد وافق المجلس على هذا الاقتراح) .

وقف الهجرة البريطانية الى طرابلس

على أثر ما تلحقه الامانة العامة من شكاوى عديدة من الاحزاب الطرابلسية

حول هجرة الايطاليين غير المشروعة الى طرابلس ، قامت الامانة العامة بتوجيه نظر الحكومة البريطانية الى خطورة هذه الحالة بمذكرة قدمتها الى السفير البريطاني بمصر ، طلبت منه فيها أن تتخذ الحكومة البريطانية التدابير لوضع حد لهذه الهجرة غير المشروعة لتجنب ما قد يترتب على استمرارها من النتائج السيئة وتلقت الامانة العامة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ردا من القائم بأعمال السفارة البريطانية في مصر يفيد ان السفاره ابلغت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة الامانة العامة وتلقت منها تعليمات باطلاع الامين العام ان جميع الوسائل الممكنة ستتخذ لوقف الهجرة الايطالية .

ولقد أحاط الامين العام مجلس الجامعة في الجلسة السادسة (٤ المحرم سنة ١٣٦٦ الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦) من دور الاجتماع الخامس العادى علما بهذا الرد .

كما قامت الحكومة المصرية وباقي الحكومات العربية بمساع عديدة لدى انجلترا وأمریکا بخصوص وقف الهجرة الايطالية غير المشروعة الى طرابلس .

وفي الجلسة السادسة عشرة من ففص دور الاجتماع الخامس العادى (١٨ المحرم ١٣٦٦ — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦) عرض على المجلس المذكرة الآتية التى قدمها سعاده المغفور له تحسين العسكري بك وزير المملكة العراقية المفوض بمصر « ان اعتراض اللجنة السياسية على توصيات العراق بأن تقرن الدول العربية استئناف علاقاتها السياسية مع ايطاليا بطلب الاعتراف باستقلال ليبيا مستندة الى أنه لا يجوز لها دوليا الاعتراف باستقلال ليبيا لأنها تنازلات عن مستعمراتها هو اعتراض شكلى وغير مبني على الواقع . وذلك لأن ايطاليا الى الآن لم توقع معاهدة الصلح ثم هى ما تزال تطالب رسميا وبصورة غير رسمية بأن تكون لها الوصاية على ليبيا وتعمل لذلك فى السر والجهر فى دعاية طويلة عريضة .

وبل إنها ، على ما جاء فى الأنباء الأخيرة ، تسمى منذ الآن لأن يكون لرعاياها

من أفراد الجالية الإيطالية في ليبيا حقوق ممتازة بالنسبة للسكان المدنيين وهي تبني هذه المطالب على حقوق تدعى شرعيتها. وبالإضافة إلى هذا قد لوحظ أخيراً أن ثمة مناورة تريد بها السلطات الإيطالية تدعيم مركزها في طرابلس بأن تدفع إليها جموع المهاجرين الإيطاليين سرا وعلنا ولم تقابل هذه الهجرة غير المشروعة من السلطات البريطانية بما ينبغي من حزم واجب ضمنا لمصالح العرب .

ولو فرضنا أن إيطاليا رفضت توقيع معاهدة الصلح — والدعاية الإيطالية ومحققا تطالب بهذا — فما يكون موقف الدول العربية بعد أن تكون هذه الفرصة قد أفلتت منها ؟

على أن للدول العربية أن تشترط في استئناف علاقاتها مع إيطاليا أن تسكف عن المطالبة بالعودة إلى ليبيا على أية صورة كانت وأن تؤيد مطالب عرب ليبيا بهيئاتهم وزعمائهم والدول العربية في استقلال هذا القطر وسيادته . ومع تقديرنا لأهمية الاعتراض الشكلي الذي أثير في اللجنة السيامية فإننا نود أنؤكدوا أن هذه هي الفرصة السانحة الوحيدة التي ينبغي للدول العربية المجتمعمة أن تستهزها لاستخلاص حق طالما جاهد من أجله عرب طرابلس الأحرار ، وخاصة أن الدوائر الرسمية وغير الرسمية الإيطالية تحس أن استئناف علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول العربية من الأسس اللازمة لنهوضها من كبوتها ولقد كان لما أذيع من عزم مجلس الجامعة على اتخاذ القرار المذكور أثر عاجل عميق في الأوساط الإيطالية الرسمية الموجودة الآن في القاهرة مما يدل على اهتمامهم الشديد لهذا الموضوع وحرصهم من أن يصدر المجلس هذا القرار .

لهذه الأسباب كلها ، فاني أتقدم للمجلس بالرجاء في أن يبت في هذه المسألة عاجلا وبشكل يضمن مصالح اخواننا العرب الليبيين الذين يتطلعون الآن إلى مجلس الجامعة العربية بقلوب عامرة بالآيمان .

ولقد ناقش المجلس هذه المذكرة ورئي من الضروري عند عقد الصلح بين العراق وإيطاليا ، ان ينص على ضرورة اعترافها باستقلال ليبيا وتحملها عنها .

لأن العراق هي الدولة العربية الوحيدة التي أعلنت الحرب على إيطاليا. أما فيما يتعلق باستئناف الدول العربية الأخرى علاقاتها الدبلوماسية مع إيطاليا ، فعلى هذه الدول ان تبذل جهودا دبلوماسية لنيل وعد صريح لاجوب تخلى إيطاليا عن ليبيا لحسب ، بل بمساعدة عرب ليبيا على نيل استقلالهم وحقوقهم القومية الطبيعية .

كما تقرر فيما يخص بالهجرة الإيطالية الى طرابلس ان تطلب الامانة العامة الى الحكومة الانجليزية ان تحقق وعدها بوقف هذه الهجرة على ان تقوم الحكومات العربية من جانبها بالمساعي الدبلوماسية اللازمة في هذا الشأن .

وفي الجلسة الثانية من دور الاجتماع السادس العادي (٢٦ ربيع الثاني ١٣٦٦ ١٩ مارس سنة ١٩٤٧) تليت على المجلس رسالة هيئة تحرير ليبيا الخاصة بالمجاعة في ليبيا فأجل المجلس البحث فيها الى أن يأتي دور بحث القضية الليبية .

وكانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد عقدت في هذا الحين عدة جلسات لبحث القضايا العربية ومن ضمنها قضية ليبيا . وبعد أن ناقشت القضية من جميع نواحيها وافقت على مشروع قرار يعرض على مجلس الجامعة في الجلسة الرابعة (غرة جمادى الأولى سنة ١٣٦٦ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧) .

كما عرض على المجلس رسالة من حضرة صاحب السيادة السيد محمد ادريس السنوسي موجهة الى الامين العام هذا نصها :

د يا صاحب السعادة كما تعلمون جهاد الشعب الليبي من منذ وطئت أقدام إيطاليا أرض الوطن أي منذ سنة ١٩١١ الى ١٩٣٣ وما قاساه هذا الشعب العربي الباسل من محن وشدائد وما ذلك الا لنيل حريته واستقلاله وحفظ كيانه كأمة عربية ناهضة ، ثم أعقب ذلك سكون صوري الى سنة ١٩٤٠ حيث هب من جديد جيشا وشعبا يناضل في هذا السبيل لمناصرة الحلفاء وقدم من المساعدات الفعلية ما كان لها أحسن الأثر ، كما ضحي في سبيل هذه الغاية بكل مرتخص وغال

وقامى من المتاهب والأهوال فى الأرواح والأموال ما لم يقاسه شعب صغير مثله . وهذه طبرق وبنغازى وكثير من المدن الليبية أثر ملوس وشاهد حتى لمن أراد أن يتأكد من صحة ذلك . وبعد جلاء الإيطاليين عن ليبيا سنة ١٩٤٣ حلت الإدارة العسكرية البريطانية محلهم وحكمت البلاد حكما عسكريا الى الآن ولما طالبناها بانصافنا بتسليم ادارة البلاد لاهلها والاعتراف باستقلالها وحريتها اللذين حاربوا وضخوا فى سبيلهما ، كان جوابها بان هذا الموضوع لا يمكنها البت فيه بمفردها وانما فى بحر سنة من توقيع إيطاليا على معاهدة الصلح وارسال لجنة دولية لزيارة المستعمرات الإيطالية السابقة والاستماع الى آراء الشعب . والآن وقد وقعت إيطاليا على معاهدة الصلح وتنازلت عن مستعمراتها ومن بينها ليبيا فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ، بادرت بكتابة هذا لسعادتكم راجيا عرض قضية ليبيا على مجلس الجامعة المنعقد فى القاهرة الآن فى دورته السادسة لاتخاذ قرار حاسم لمساعدة ليبيا ماديا وأديا كما سبق أن قرر ذلك مؤتمر أنشاص سنة ١٩٤٦ من حضرات أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية لتتمكن من شرح قضيتها فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع العظمى المنعقد الآن بموسكو والى اللجنة الدولية المراد ارسالها الى ليبيا والى كل جهة يمكن الاستفادة منها لصالح ليبيا .

كذلك عرض على المجلس رسالة أخرى بهذا المعنى من هيئة تحرير ليبيا . وبعد أن اطلع المجلس على هذه الرسائل . وعلى ما قدمته اللجنة السياسية من اقتراحات .

أصدر القرار الآتى :

- أ - يصير المجلس على قراره السابق الخاص بوحدة هذه البلاد واستقلالها .
- ب - ينيط بالأمانة العامة بذل المساعى لإشراك الجامعة العربية أو بعض الدول العربية فى كل تحقيق أو استفتاء يجرى فى البلاد بقصد تحديد وضعها السياسي .

ج — يكلف الأمانة العامة مراقبة الحالة في البلاد من ناحية خطر الجماعة الذي يهددها ، حتى إذا ما تخرجت الظروف اتصالات الأمانة بالدول العربية بقصد إجراء ما يلزم في هذا الشأن .

لجنة التحقيق الرباعية في شؤون المستعمرات الإيطالية السابقة:

وقد بذل الأمين العام تنفيذاً لقرارات المجلس السابقة مساعي كثيرة لدى بعض الدول الكبرى خصوصاً بريطانيا وأمريكا لأشراك الجامعة أو بعض دولها في لجنة التحقيق التي تقرر إرسالها للمستعمرات الإيطالية السابقة . وقد انتهز فرصة رحلته الى أمريكا وانجلترا وتحدث مع الرجال المسؤولين في مهبر ليبيا وتأييد الجامعة العربية لمطالب هذا القطر العربي في استقلاله ودوام وحدته .

وكان الأمين العام يأمل أن يجد مناصرة من أمريكا وانجلترا لفكرة تمثيل الجامعة في لجنة التحقيق المذكورة ولكنه وجد اعتذارات متنوعة وادعاء بان ذلك يفتح الباب لمطالب دول أخرى لتمثيلها في لجنة التحقيق مما يخالف ما اتفقت عليه الدول الأربع في قصر الاشتراك في تلك اللجنة على الدول الأربع الكبرى .

وفي الجلسة الثالثة من دور الاجتماع العادي السابع لمجلس الجامعة (٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٦٦ — ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧) عند بحث القضية الليبية قال سعادة محمد كامل هبيل الرحيم بك عضو الوفد المصري دلاشك أن المجلس قد أبدى ويبدى اهتماماً بالغاً بالقضايا العربية جميعاً ، وأخص بالذكر قضية فلسطين ومصر ولا أخاله أقل اهتماماً بقضية أصبحت هي قضية اليوم وقضية تستلزم حلاً عاجلاً هي قضية ليبيا .

و الواقع أن الحالة في ليبيا اليوم تقضى أن ينظر المجلس الموقر إليها نظرة عاجلة حازمة في هذه الدورة . لقد اهتمت الحكومة المصرية بهذه القضية منذ سنة ١٩٤٥ فقدم وزير خارجيتها للدول الأربع مذكرة عن ليبيا وعن حقها في الوحدة والاستقلال .

و عند عقد مؤتمر الصلح في سنة ١٩٤٦ دافع مندوب مصر عن حق ليبيا

في الوحدة او الاستقلال أمام المؤتمر وأمام الدول المختلفة .

« وعندهما تقرر اجتماع لجنة نواب وزراء الخارجية للبت في مسألة ليبيا تقدمت مصر بمذكرة ضافية تدافع فيها عن استقلال ليبيا ووحدها .

« وعلى ما أعلم قامت الحكومة العراقية الشقيقة أيضا بمثل هذا المسعى ، وقد قدم سعاداته اقتراحا وأى المجلس بعد مناقشة إحالته على اللجنة السياسية .

وفي الجلسة الخامسة من نفس الدورة (٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٦٦ - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧) عرض الاقتراح المصرى السابق الذكر بعد أن بحثته اللجنة السياسية وأدخل عليه بعض التعديل فوافق عليه المجلس بالنص الآتى :

« لما كان حق ليبيا في وحدتها واستقلالها هو حق طبيعى ثابت بحكم التاريخ وبما أهدرت من دماء غزيرة في سبيل الذود عن وحدتها واستقلالها وبمناسبة قرب البت في مصير المستعمرات الإيطالية فإن المجلس اذ يرقب المسألة الليبية بقلق زائد يؤكد مرة أخرى ماقرره من وحدة البلاد الليبية (برقة وطرابلس وفزان) وان استقلالها هو الهدف الاول الذى يجب أن تنشده البلاد العربية وتسمى اليه بكافة الوسائل الفعالة الممكنة .

« ويرى المجلس ان كل تسويق في تحقيق هذه الاهداف العادلة أو حرمان ليبيا من استقلالها بتجزئتها أو وضعها تحت وصاية أجنبية هو عمل يتنافى قطعاً مع العدالة والحق .

« لهذه الأسباب يوصى المجلس الحكومات العربية باتخاذ العدة من الآن لصون استقلال ليبيا ووحدها وتقديم مذكرات الى الدول الأربع الممثلة في اللجنة والقيام بمسعى دبلوماسى لدى هذه الدول للاشتراك في المفاوضات الجارية في المسألة الليبية ، ودفاعاً عن وجهة النظر العربية في هذه القضية الحيوية للبلاد العربية لما لها من علاقات قوية بليبيا القائمة على أواصر القرن والجوار والثقافة واللغة والتاريخ ووحدة المصالح .

ويناشد المجلس الشعوب العربية قاطبة أن تأخذ الالهبة من الآن لمساعدة ليبيا والدفاع عن حقوقها بكل ماأوتوا من وسائل عملية فعالة ، حتى يتيسر للشعب الليبي الكريم أن يصون حقوقه المقدسة ويحقق استقلاله وحرية الكاملة .
كما وافق المجلس على أن يقدم الأمين العام مذكرة الى الدول ذات الشأن تتضمن وجهة نظر المجلس سالفة الذكر .

وفي الجلسة الثامنة من نفس الدورة (٢ ربيع الثاني ١٣٦٧ - ١٢ فبراير سنة ١٩٤٨) أحال المجلس المسألة الليبية على اللجنة السياسية المكونة من وزراء خارجية الحكومات العربية لدراستها وابداء الرأي فيها .

وفي الجلسة العاشرة (١٢ ربيع الثاني ١٣٦٧ - ٢٢ فبراير ١٩٤٨) عرض على المجلس قرار اللجنة السياسية الخاص بقضية ليبيا ووافق عليه وهذا نصه :

- ١ — توصى اللجنة بمجلس الجامعة بتأييد قراراته السابقة في شأن وحدة ليبيا بأقسامها الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) واستقلالها استقلالاً كاملاً . وقد كلفت اللجنة الأمانة العامة تقديم مذكرة إلى لجنة التحقيق تتضمن وجهة نظر المجلس .
- ٢ — والمجلس وهو يقرر تصميم أهل ليبيا على تحقيق أهدافهم القومية ومبلغ تمسكهم واتحادهم في بلادهم يعلن أنه سيمضي في بذل كل معونة لهم حتى بلوغ أهدافهم .

وتنفيذا لهذا القرار وجهت الأمانة العامة عن طريق وزارة الخارجية المصرية مذكرة بتاريخ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧) إلى الدول الأربع المشتركة في لجنة التحقيق هذا نصها :

حضرة صاحب السعادة . . .

بناء على قرار صدر بالإجماع من مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه ببيروت بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

أنشرف بأن ألفت النظر إلى النقاط الآتية راجيا التفضل ببلاغ هذه

المذكورة في أقرب وقت إلى حضرة صاحب السعادة وزير خارجية

١ - ليبيا بلاد عربية . مساحتها حوالى مليون كيلو متر مربع . وأقسامها الرئيسية هى برقة وطرابلس وفزان . وعدد سكانها وفق إحصاء سنة ١٩٣٨ قرابة المليون من الأنفس : منهم ثلاثون ألف اسرائيلى ، وفد أغلبهم الى هذه البلاد منذ قرون على أثر اضطهادات دينية . ومنهم ٤٥ ألف ايطالى دخلت غالبيتهم هذه البلاد بعد سنة ١٩١٢ .

أما الباقون وهم الغالبية فهم عرب مسلمون وفد بعضهم الى هذه البلاد واستقروا فيها فى القرن السابع للميلاد عند ما فتحها العرب . ووفد البعض الآخر فى سنة ١٠٥٠ وهم فى الأعم ينتسبون الى أصل عربى واحد هو قبيلة بنى سليم .

ثم ان من كانوا من أهل ليبيا وأصلهم من البربر قد دخلوا العرب وتزوجوا فيما بينهم حتى صح القول بان أهل ليبيا جميعا شعب واحد تجمع بين أفرادهم أوثق الروابط : فلغتهم جميعا هى اللغة العربية ، ولا توجد فى ليبيا لغة أخرى تزاحمها . ودينهم هو الاسلام ، ولا يقوم الى جانبه دين آخر . وعاداتهم هى عادات العرب . ومن ثم كانت ثقافتهم متماثلة أو كالمتماثلة .

٢ - وتجمع بينهم فوق ذلك عوامل اقتصادية لا انفكاك لها :

فبرقة تزود أهل طرابلس بالصوف والسمن والعسل وأحيانا بالقمح والشعير والحيوانات ، وتزود طرابلس أهل برقة وأهل فزان بالزيوت والمنسوجات الصوفية والقطنية وآلات الزراعة . وترسل فزان الى برقة وطرابلس تمرها الوافر ولا غنى لآى من هذه الاقسام الثلاثة فى حياته الاقتصادية عن منتجات القسمين الآخرين . بل ان كلا منهما يعتمد فى حياته الغذائية - بل فى ذات وجوده على ما يمد به أهل القسمين الآخرين . ولا أدل على ذلك من أن تمر فزان قد أنقذ ، فى سنى الجفاف حيث تقل الحبوب مئات الألوف من أهل ليبيا .

٣ - فليبيا باقسامها الثلاثة وحدة لا تقبل التجزئة . اذ من شأن هذه التجزئة

أن يفنى بها سكان كل قسم من أقسامها الثلاثة فناء لا قيام بعده . وهذه الحقيقة هي وليدة عوامل اجتماعية واقتصادية ملحة كانت دائما بارزة للعيان وكانت دائما مرعية طوال تاريخ هذه البلاد . حتى أن الايطاليين لما أغاروا على هذه البلاد في سنة ١٩١١ أبقوا على وحدتها الادارية . ولم يلجأوا الى تجزئتها الى ولايتي برقه وطرابلس الا تحت ضغط عوامل عسكرية مؤقتة . على انهم عادوا بعد ذلك الى انشاء حكومة موحدة تمتد سلطانها على البلاد جميعا ويشرف عليها حاكم عام مقره مدينة طرابلس .

فالمطلب الأول للشعب الليبي هو الابقاء على وحدة بلاده باقسامها الثلاثة من حدود مصر شرقا الى حدود تونس والجزائر غربا .
٤ — والشعب الليبي وهو يطالب بالابقاء على وحدة بلاده ، يطالب كذلك وبكل قوة بتمتعها بالاستقلال وبحريتها من الاستعمار والاستغلال أيا كانت صورته .

وليس الاستقلال غريبا على أهل هذه البلاد ، على ما قد يبدو لأول وهلة فنذ الفتح الاسلامي في منتصف القرن السابع لليباد وأهل هذه البلاد يتمتعون فعلا بالحرية الواسعة التي يسمح بها الاسلام في تنظيم شئونهم الداخلية .

ومنذ انضمت ليبيا الى الدولة العثمانية وهي تتمتع أيضا بكيان سياسي مستقل . ذلك أن نظام الخلافة الذي كان يجمع بين البلاد العربية والدولة العثمانية ما كان يعرض لمنهج الحكم وأساليب الادارة في أى بلد من البلاد العربية بل كان على العكس من ذلك يبقى على تلك المناهج والأساليب ويمدها بما يحقق لها أسباب النمو والرقى ، مادامت تهدف جميعا الى رفاهية السكان واقامة العدل بينهم

وهكذا قامت في طرابلس الغرب ، منذ أن انضمت الى الدولة العثمانية مجالس وطنية كانت تتولى الاشراف على ادارة البلاد . كما أن أبناء هذه البلاد كانوا هم الذين يتولون شئون القبائل والعشائر . وكان منهم كذلك المسديرون

ورؤساء البلديات في المدن الكبرى .

وأخيرا عندما نجحت الحركة الدستورية في الدولة العثمانية في أوائل هذا القرن (سنة ١٩٠٨) كان لليبيين ممثلون في البرلمان العثماني .

وهكذا يكون أهل ليبيا قد تمتعوا بالاستقلال الذاتي ومارسوا القيام بوظائفه وتكاليفه ردحا طويلا من الزمن . وقد نزل هذا النظام من نفوسهم واطمأنت اليه قلوبهم ، لأنه لا يخرج بهم عن مألوف عاداتهم وتقاليدهم الموروثة . ذلك أنهم - وهم في غالبيتهم من قبائل عربية بدوية - مطبوعون بالفطرة على الاستقلال والتحرر من كل قيد .

ولذلك قاوم أهل ليبيا اعتداء الإيطاليين على بلادهم في سنة ١٩١١ أشد المقاومة واستمروا على مقاومتهم طوال الثلاثين السنة الماضية الى أن ساعدتهم جيوش الحلفاء أخيرا (في يناير سنة ١٩٤٣) على الخلاص من العهد الإيطالي البغيض .

وأن تاريخ جهاد الليبيين في الذود عن بلادهم واستشهادهم في سبيلها ، وأن تاريخ فظائع الاستعمار الإيطالي والوسائل الوحشية التي اصططنها لإخضاع البلاد واذلالها المعروف ومنصور .

ولذلك نكتب في هنا بأن نقرر أن تلك الوسائل الوحشية قد ولدت في نفوس الليبيين جميعا شعورا شديدا بالكرهية نحو الإيطاليين ، يجعل التفكير في إعادة أي شبر من أرض البلاد الى إيطاليا من أتعس الحلول وأبعدها نحو الصواب ، بل وأبعدها عن الممكن تنفيذه فعلا لأن أهالي ليبيا سيقاومونه جميعا بقوة السلاح .

هـ — وإذا كان الليبيون قد قاوموا اغارة الإيطاليين على بلادهم وقاوموا كل ما أنزلوه بهم من صنوف العذاب في غير هوادة ولا مهادنة ، فذلك لأنهم أهل كرامة وأهل استقلال طبعت عليه نفوسهم منذ أجيال وأجيال . فاستشهد منهم في سبيله من استشهد ، وهاجر منهم من لم يستطع أن يقيم على الضيم . وبلغ من أثر هذين العاملين أن نزل تعداد سكان البلاد في الثلاثين السنة الأخيرة من مليونين الى قرابة مليون واحد من الأنفس .

٦ — وقد ظل المجاهدون الليبيون يعملون في البلاد العربية وخاصة مصر على استخلاص بلادهم من قبضة الايطاليين . فما أن دخلت ايطاليا الحرب في يونيو سنة ١٩٤٠ حتى شرعوا في العمل . فاتصل فريق منهم بالمفوضية الفرنسية بالقاهرة ثم سافروا الى الجزائر حيث اتصلوا بالجنرال (نوجيس) وانفقوا معه على أن يجهزوا حملة من الليبيين الموجودين في الجزائر وتونس تعمل ضد الايطاليين في ليبيا غير أن استسلام فرنسا قضى على تنفيذ هذا المشروع . أما الفريق الثاني وكان يعمل تحت رئاسة سيادة السيد محمد ادريس السنوسي ، فقد ألف جيشاً ليبيا اشترك مع الحلفاء في الحرب ضد ايطاليا ، وقد بلغ عدد أفراد هذا الجيش ١٤ ألف نفس و ١٢٠ ضابطا ليبيا ، وخاض تحت قيادة الكولونيل براملي الانجليزى جميع المعارك التى دارت في الصحراء الغربية الى جانب جيوش الحلفاء . وقد كان نصيبه على وجه الخصوص العمل خلف خطوط العدو حيث قدم من المساعدات ما كان له فضل مذكور في انهزام جيوش رومل .

ولا أدل على ذلك من شهادة ضابط بريطانى كان يعمل مع عرب برقة خلف خطوط العدو . فقد أذاع الميجور بنتكوف من محطة لندن في ٣١ مايو سنة ١٩٤٧ حديثا قال فيه : انى لا أعدو الحقيقة حين أقول أن عرب برقة كانوا معبر النصر للحلفاء في هذه الحرب وأن جميع أفراد الجيش البريطانى الثامن مدينون بحياتهم لعرب برقة . .

وقد أكد هذه الحقيقة وزير خارجية بريطانيا فى الخطبة التى القاها أخيرا بمناسبة ذكرى معركة العلمين .

ولهذه الاعتبارات مجتمعة يتمسك أهل ليبيا بحق بلادهم فى التحرر والاستقلال ، وأهليتهم فى ادارة شئونهم وحكم أنفسهم بأنفسهم ثابتة لهم منذ قرون وقرون . فضلا عن أن منهم من يشتغل فى البلاد العربية الشقيقة وفى تركيا أعلى الوظائف السياسية والادارية والعلمية وهؤلاء كثرة ، وهم جميعا ينتظرون اليوم الذى تستعيد فيه بلادهم استقلالها فيعودون اليها يخدمونها بما توافر لهم من علم وخبرة .

٧ — وما تقدم يتبين بوضوح أن أهل هذه البلاد يستأهلون الاستقلال ولا ينقص من حقهم هذا ما قد يبدو من فقر بلادهم من ناحية الموارد الطبيعية ولعدم أخذها بعد بوسائل التقدم الصناعي ، فإن العبرة في استحقاق شعب لممارسة الاستقلال إنما هي بتقدمه الأدنى وبترائه الماعى الذى يكون قد خلع عليه من الاعتزاز بالحرية والحرص عليها ومن فهم معنى التعاون ومن التضحية فى سبيل الغير ما يؤهله للتحرر من الاستغلال الاجنبى .

٨ — ويستند أهل ليبيا فى طلب وحدة بلادهم واستقلالها الى حق كل شعب فى اختيار وتقرير مصيره . كما يستندون الى أن ليبيا . وقد نزلت ايطاليا بمعاودة الصلح الموقعة فى باريس (فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ عن كل حق لها فيها — وقد استعادت وضعها السياسى قبل الغزو الايطالى — ولما كانت الدولة العثمانية قد نزلت من قبل ، هى الأخرى ، عن كل حق لها فى ليبيا بمعاودة لوزان الموقعتين فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ و ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ فان ليبيا تكون بذلك قد تحررت من كل سيطرة أجنبية واستعادت حقها الاصيل فى الحرية والاستقلال .

ويستند الليبيون كذلك الى جهادهم الطويل المبرر ضد حكم الفاشست ، والى ما قدموه لقضية الحلفاء فى الحرب الأخيرة من المساعدات التى كانت بحق د معبر النصر لهم جميعا .

٩ — لذلك يرى مجلس جامعة الدول العربية أن كل تسوية فى تحقيق وحدة هذه البلاد واستقلالها يعتبر عملاً ظالماً يناهى الحق والعدل ويعتبر كذلك وضع هذه البلاد كلها أو بعضها تحت أية وصاية أجنبية عمل يكون من شأنه أن يثير الاضطرابات ويدفع إلى تلبس الخلاص منه بكل الوسائل .
وأنى لأحرص على أن أؤكد لمساعدتكم أن حكومتى لن تقف مكتوفة الايدى امام أى ظلم يقع على عرب ليبيا ، وأنها لن تتراخى فى القيام بواجبها فى هذا الشأن .

الفصل الثاني

مساعي الامانة العامة داخل البورد الليبي

لقد اتخذت الأمانة العامة العدة داخل البلاد الليبية لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة وتنسيق الجهود حيال هذه القضية ، ولتهيئة الرأي العام الليبي لاستقبال لجنة التحقيق برأى موحد في طلب الاستقلال والوحدة ، فانصلت بجميع الأحزاب والهيئات الليبية واستدعت كثيراً من زعماء البلاد وأسدت إلى الجميع إرشاداتها وتوجيهاتها ونصائحها وعملت جاهدة على تقريب وجهات النظر بينهم وإزالة ما بينهم من خلافات ، وأمدت الجميع بالعون الأدبي والمادي ولقد أنفقت الأمانة العامة من المال في هذا السبيل في الثلاث سنوات الأخيرة آلاف الجنيهات .

ولزيادة الضمان في الحصول على رأى موحد أمام لجنة التحقيق عملت الأمانة العامة على تأليف هيئة تضم ممثلين من جميع الأحزاب والهيئات الليبية وهي هيئة تحرير ليبيا التي تأسست في مارس سنة ١٩٤٧ للاغراض التي سجلتها في بيانها التالي :

« شكلت هيئة تحرير ليبيا من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

بشير بك السعداوى

احمد بك السويحلي

محمود بك المنتصر

جواد بك ذكري

طاهر بك المريض

منصور بك قداره

وأغراضها هي :

« السعي لاستقلال ليبيا بحدودها الطبيعية أى من الحدود المصرية إلى الحدود التونسية والجزائرية وإلى الصحراء الكبرى جنوباً ، والتعاون مع الجامعة العربية والتفاهم في كل ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه ويؤمن رفاهية الشعب الليبي وتقدمه وكذلك السعي بكافة الطرق المشروعة داخلياً لتنوير الرأى العام وتوحيد الصفوف وتوجيه الجهود الوطنية واجتذاب كل دواعي الجدل والشقاق والخلاف على نظام الحكم وطرائقه وأن يبحث كل ذلك ممثلو الشعب بعد الاستقلال للصالح العام والمحافظة على وحدة الكلمة أثناء الكفاح للحرية ، وخارجياً بالدعوة في جميع الجهات للحصول على تأييد الرأى العام العربي والاسلامى والعالمى وذلك بنشر دعوة الليبيين بين كافة الأقوام في جميع الميادين الدولية . »

وعلى هذا الأساس وجه الامين العام إلى الشعب الليبي النداء التالى :

« من عبد الرحمن عزام باشا إلى الشعب الليبي وهيئاته السياسية »

إن قضيتكم ولا ريب من القضايا العربية التى نوليها اهتماماً منذ ثلاثين سنة ونرجوها النجاح . وإن شعبكم العربى فى مقدمة الشعوب التى ناضلت وجاهدت وضحت بكثير من خير أبنائها فى سبيل الحرية والاستقلال .

وإن هذا الظرف لمن أنسب الأوقات لىكن تجنوا مآرأعمالكم وتظفروا بحريتكم فقد أزال الله عنكم كابوس الظلم والاستعمار . وهيئت لكم فرصة التحرر . فاغتنموها ، وها أنذا أعلن لكم أن إخوانكم الطرابلسيين هنا قد شكلوا هيئة وطنية فى القاهرة اشترك فيها حضرات السادة :

بشير السعداوى بك ، احمد السويحلى بك ، محمود بك المنتصر ، طاهر بك المريض ، منصور بك قداره ، جواد بك ذكرى .

وسينضم إليها من رجال طرابلس فى الأقطار الشقيقة بعض المجاهدين القدماء ، وقد اتخذت لنفسها اسم (هيئة تحرير ليبيا) وأعتقد أن رجالها من



خيرة أبناء البلاد البررة وهدفهم استقلال البلاد والعمل على نيل حقوقها كاملة غير منقوصة .

وإني أرى أن وجود هذه الهيئة مما يساعدنا هنا على معرفة رغبات الشعب الليبي ويسهل مهمتنا في خدمته ويمكن من توضيح آمال الشعب في البلاد العربية والأجنبية .

وإني لأهيب بجميع الهيئات السياسية في القطر على اختلاف ألوانها أن تتكاتف وتتساند في الداخل والخارج حتى تستطيع أن تؤدي عملها على خير وجه وأكمل نظام . كما أناشد هذه الأحزاب المتعددة في ليبيا أن تتهادن وأن تكف عن أي قول أو فعل يحرك الشقاق بينهم وأن يتجهوا بكامل جهودهم نحو الاتحاد وأن يكونوا صفواً واحداً لا نقاذ البلاد في الدور العصيب الذي تجر به الآن . »

وقد تعهدت الأمانة العامة هذه الهيئة بالتأييد المعنوي والمادي . كما مدت يد المساعدة لأحزاب وجمعيات ليبية أخرى ولعبت هذه الهيئة وغيرها دوراً هاماً والتف الشعب بميثاقه وأحزابه حول راية الحرية ، فسأت الأمور في طرابلس الغرب وفق رغبات الأهالي الوطنيين ولكنها كانت في برقة تتنازعها تيارات شديدة من النفوذ الشخصي والنفوذ الأجنبي ، ومع ذلك فإن نتيجة التصويت أمام لجنة التحقيق كانت على أحسن وجه فقد كان الإجماع في طرابلس على الاستقلال والوحدة إجماعاً شاملاً .

وجدير بالذكر أن الحكومة المصرية كان لها أثر مشكور في توجيه السياسة الداخلية في البلاد الليبية إلى الوجهة الوطنية ، وبذلت في ذلك جهداً كبيراً وقدمت من المساعدات المادية والأدبية الشيء الكثير حتى وصلت نتيجة الاستفتاء والقضية عامة إلى هذه النتيجة المرضية .

المجاعة في ليبيا

عندما حددت المجاعة ليبيا في نهاية سنة ١٩٤٧ ومطلع العام التالي بخطر

دأبهم سارعت الأمانة العامة إلى الاتصال بالدول العربية واستنهضت الهمم العالية لمديد العون لهذه البلاد . فتفضل جلالة ملك مصر المعظم بمديد شخصية إلى البائسين في ذلك القطر بتبرع كريم واقتدت بجلالته في ذلك الحكومة المصرية والأهالي ، كما أوفدت بعثة الهلال الأحمر على « الطرادة فوزية » إلى طرابلس وبرقة لتوزيع المؤن وإسعاف المنكوبين .

وعرض الأمين العام أمر هذه المجاعة على مجلس الجامعة الذي قرر في دورته السابعة بمجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨ « أنه نظراً للأخبار المتواترة عن اشتداد المجاعة في طرابلس وبرقة وتونس ، رصد المجلس المبالغ المناسبة لمقاومة هذه المجاعة ، فدفعت بعض حكومات الدول العربية مبالغ اشترت بها حبوب وزعت بواسطة جمعية الهلال الأحمر المصري .

وكل ذلك لتقوية الروح المعنوية في البلاد حتى يكون لها المكنة في كفاحها وجهادها في سبيل الاستقلال والوحدة .

وقامت الأمانة العامة بدراسة حال الطلبة الليبيين الموجودين بمصر والذين انقطعت عنهم الموارد التي كانت تأتيهم من ذويهم . ومهدت لهم يد المساعدة بأن خصصت لكل طالب إعانة شهرية ، تزيد وتنقص بحسب حاجة كل منهم .

كما أن الأمانة العامة أعانت المهاجرين الذين كانوا قد تركوا بلادهم فراراً من الطغيان الطلياني على العودة إلى بلادهم لاستئناف الجهاد . وذلك بأن قدمت لهم المال اللازم للعودة .

الفصل الثالث

نقطة التحول - الاتصال بإيطاليا

منذ سنة ١٩٤٧ اتضح للأمانة العامة أن مساعيها مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا غير مجدية وأن الدولتين مصممتان على الاحتفاظ بما في يدهما من أراضي ليبيا عن طريق الوصاية أو على أى شكل آخر من الأشكال والأوضاع التي يلجأ إليها المسيطرون لاقامة نظم شبيهة بالاستئلال في ظاهرها وهي أداة الاستثمار المقنع .

فحاول الأمين العام الاتصال بالشعب الإيطالي والحكومة الإيطالية لاجتاد تعاون في المطالبة بالاستقلال والاستفادة من النفوذ الإيطالي في البلاد اللاتينية الأمريكية والكاثوليكية الأوروبية لاجداث رأى عام في جانب والاستقلال والوحدة الليبية وللتعاون في جانب الأمم المتحدة لكسب أصوات الدول التي تعطف على إيطاليا وعددها كبير .

وقد أشركت الأمانة العامة في بعض هذه المساعي رجالا من العرب الليبيين وغيرهم لهم صلات حسنة بإيطاليا وبالفاثكان وتطورت هذه المساعي إلى محادثات شبه رسمية مع الحكومة الإيطالية بواسطة رجال من الإيطاليين كانت توفدهم الحكومة أو بواسطة ممثليها في مصر وكان بعض زعماء الليبيين على علم مستمر بهذا وكادت هذه المساعي أن تصل إلى نتيجة حاسمة تعترف فيها إيطاليا باستقلال ليبيا ووحدتها على أن يحصل الإيطاليون المقيمون في ليبيا على حقوق مساوية لحقوق العرب وأن تسوى حثيثاً وودياً مسائل الأراضي والممتلكات المنزوعة من العرب في العهد الفاشستي . ولكن هذه المساعي وقفت لأن مطامع الإيطاليين في استرداد طرابلس

أخذت تزايد بميل البريطانيين والفرنسيين أو ميل الكتلة الغربية كلها إلى احتضان إيطاليا وترضيها لمقاومة الشيوعية .

ولما شعر الأمين العام بما يحاك لهذه المساعي من مؤامرات دولية معاكسة وتحول الايطاليون عن الطريق التي اتخذوها باستعدادهم للتمشى فيها مع العرب أصبح لزما اعداد الرأى العام العربي للمقاومة فى حالة اتفاق الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) على تقسيم البلاد ومنح الوصاية الايطالية على الخصوص من النفاذ بكل الوسائل .

واتخذت ترتيبات متعددة لتهيئة البلاد الليبية للدفاع عن نفسها كما أُنذر الأمين العام بوسائل مختلفة ذوى الشأن بأن هذه المقاومة آتية لا ريب فيها . وكانت وزارة الخارجية الامريكية وممثلو أمريكا على وجه الخصوص يشاركون الأمين العام رأيه فى أن الوصاية الايطالية لا يمكن تنفيذها فى طرابلس إلا بارقة الدماء ومع ذلك فإن إيطاليا قد انصرفت للتفاهم مع بريطانيا وفرنسا بدلا من التفاهم مع العرب وانتهت معهم إلى اتفاق (بيفن — سفورزا) .

فأخذت الأمانة العامة فى العمل بما كلفها به مجلس الجامعة العربية من اتخاذ جميع الوسائل والسعي حيثما وجد السعي سبيلا لاحتباط مشروع (بيفن — سفورزا) وجاهدت بكل جهدها لاحتباط هذا الاتفاق فى جميع عواصم الدول الشرقية والاسلامية ومع ممثلى الدول فى القاهرة واستبانت بممثلى العرب فى الأقطار المختلفة للحصول على الأحداث اللازمة لاحتباط هذا المشروع فى الأمم المتحدة .

وبعثت بالتعاون مع الحكومة المصرية وفدًا من ممثلى طرابلس وهيئة تحرير ليبيا إلى الأمم المتحدة وأمدته مادياً ومعنوياً بكل ما استطاعت وقد لعب هذا الوفد دوراً هاماً فكان أن فشل مشروع بيفن — سفورزا وما على شاكلته من الاقتراحات فى الأمم المتحدة وأن ترجع إيطاليا خاوية الوفاض

فساء مركزها . ولم تكن قد يئست لاهي ولا الدولتان الكبيرتان بريطانيا وفرنسا من حلول المسألة الليبية ترضى العرب ظاهراً وتسلبهم جوهر الحكم والسيادة في الوطن الليبي .

ومما يؤسف له أنه في الأيام الحرجة في سني ٤٧ و ٤٨ و ١٩٤٩ كانت البلبلة في الرأي العام شديدة والايمان بالنصر ضعيفاً فخطر للكثيرين تسويات زهيدة يقصد بها انقاذ ما يمكن انقاذه ووصل الأمر إلى انصراف بعض القادة والزعماء الليبيين إلى الاكتفاء . بابعاد إيطاليا بأية وسيلة ولو حلت بريطانيا في كل البلاد وصية بأي شكل من الأشكال وتورط بعضهم في التفاهم على أنواع من الحكم لا تخرج عن الحماية الأجنبية في صورها المتعددة في بعض أجزاء البلاد العربية الخاضعة للنفوذ الأجنبي .

وكانت الأمانة العامة تعاني في ذلك مشقات كبيرة وتسويات لخلافات عنيفة أملا في توحيد الرأي العام وبث روح الثقة والأمل في النصر النهائي فلما جاء نصر الله وأحبطت مساعي إيطاليا والدول الكبرى والصغرى المؤيدة لها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو سنة ١٩٤٩ وفشل مشروع بيفن — سفورزا . عاد الايطاليون إلى استئناف المحادثات مع الأمين العام للجامعة العربية إما بصفته الشخصية وإما بصفته أميناً عاماً بواسطة رسل شبه رسميين من الايطاليين ففتح الباب للتفاهم بحديث نشره الأمين العام بجريدة القبو تمهيداً للتفاهم ، وهذا نصه .

« نشرت جريدة القبو (الزمان) التي تصدر في روما بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٤٩ حديثاً لحضرة صاحب المعالي عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة الدول العربية تحت عنوان :

« دولة عربية ليبية بترك فيها الايطاليون »

الأمين العام للجامعة الدول العربية يؤكد ضرورة وحدة الأراضي

الليبية — التفاهم لا يزال ممكناً بشرط أن يقوم على أساس اتفاق صادق .
أرسل إلينا مراسلنا في القاهرة الأستاذ أمبرتو سبالانزاني الحديث التالي
مع سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام باشا .

س — هل يمكن لمعاليتكم أن تدلوا برأيكم في الحوادث التي تتعلق بليبيا ؟
ج — ان رفض هيئة الأمم المتحدة لمشروع بيفن - سفورزا يعتبر نصراً
للعرب وهو يبرهن على أن الدول الصغيرة لم تعد تخضع لارادة الدول الكبيرة .
ألم تشعل نار الحرب للدفاع عن مبادئ الحرية . وقد كان بين الحريات التي
نادى بها الحلفاء وأكدها ميثاق هيئة الأمم المتحدة حق تقرير المصير الذي
يظهر انه نسي نهائياً . لماذا ؟ هل ليه تولوا للشعب الليبي أنه ليس له الحق في
أن يكون حراً في بلاده وأن يفرض عليه حكم أجنبي لا يرغبه ؟ هذا يعني
نقصاً في الصراحة يرمى إلى إخفاء بعض المصالح ولكن الغاية لا تبرر الوسيلة
لأن حماية هذه المصالح يمكن تأمينها بطرق أخرى .

س — هل تعتقد سعادتكم أن التفاهم بين الايطاليين والعرب لا يزال ممكناً ؟
ج — نعم بشرط أن يكون ثمرة اتفاق صادق مخلص . لست في حاجة
إلى أن أكرر أن العالم العربي يشعر بعطف نحو الايطاليين الذين هم مثلنا من
سكان البحر الأبيض المتوسط . وان التفاهم بين العرب والايطاليين سيؤدي
حتماً إلى مصالح متبادلة . هل فكرتم في الفوائد التي تعود على بلادكم من تفاهم
مثل هذا ؟ ان مجموعة الشعوب الاسلامية كبيرة وأنتم أمة في حاجة لتصدير
منتجاتكم وليس ذلك خسر بل أيضاً لتصدير الأيدي العاملة وقد قدرنا
دواماً أعمالكم وقد سبق أن قلت هذا في الحديث الذي نشرته (التنبؤ) في
٢٥ أكتوبر في العام الماضي .

س — هل في استطاعتكم أن تؤكدوا اليوم أنكم لا تزالون عند رأيكم
الذي صرحتم به في الحديث المذكور ؟

ج — أعتقد أن هذا في استطاعتي ، ولكن لاحظوا جيداً أن العرب لن

يستمرروا في مد يدكم على الدوام وأنهم مصممون على الكفاح بجميع قواتهم لتحقيق استقلالهم ووحدة بلادهم . فقد كان منكم جاريبالدى الذى يعتبر بطلا من أبطال حرية الشعوب . كما أنكم كاحتم من أجل وحدة بلادكم واستقلالها وكان لكم ضحايا لذلك يجب عليكم أن تفهموا أماني الليبيين وتعضدوهم فان فعلتم هذا — علا مركز إيطاليا . تذكروا أن العرب لا يفسون فهم شعب نخور بماضيه ومتأكد من مستقبله . فاذا تخلت إيطاليا عن كل فكرة استعمارية أصبحت بظلة للحربة في العالم وعلت سمعتها ونفوذها كثيرا .
ورد عليه الكونت سفورزا في نفس الجريدة بحديث آخر هو تحت عنوان :

المصالح الإيطالية في طرابلس شديدة الارتباط بالمصالح العربية
لا توجد عوائق من جهة إيطاليا في سبيل وحدة ليبيا

أثارت مقابلة مرسلنا بالقاهرة الأستاذ أمبرتو سبالاتراني مع حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية اهتماما شديدا وهزة عنيفة في صحافة البلاد العربية وبلاد ساحل البحر الأبيض المتوسط .

وقد وجدنا أنه من الضروري أن نسأل الكونت سفورزا وزير خارجية إيطاليا عما إذا كان من الممكن الاجابة على حديث هذه الشخصية الهامة في العالم العربي لعرض وجهة النظر الإيطالية بهذا الصدد ، وقبل الكونت سفورزا أن يجيب على أسئلتنا حتى يساهم في إيضاح هذه المسألة على أحسن وجه ، المسألة التي تشغل بصفة قوية في الأشهر المقبلة حياة بلدنا وحياة مواطنينا الموجودين في طرابلس .

س — ماهو أثر الحديث الذى أدلى به عزام باشا إلى جريدتنا يا معالي الوزير ؟

ج — حسن ويظهر أن آراء هذه الشخصية البارزة في الجامعة العربية التي قابلتموها تتفق مع الآراء التي وردت في تصريح الحكومة الإيطالية في

أول يونيو وهي تطابق آراء واتجاهات لم تكن حديثة العهد في إيطاليا لافي
أواسط المستشرقين ولا في الدوائر الحكومية .

ونحن مستعدون للتفاهم مع العرب على أوسع مدى فالتنا نرني إلى إنشاء
دولة يمكن أن يتعاون فيها العرب والايطاليون في ايميا تعاوننا كاملا. وأظن
أن هذه فكرة عزام باشا .

س — وكيف تقسرون اتفاقكم مع ييفن ؟

ج — بخصوص هذا الاتفاق يجب تمييز المبادئ الجوهرية التي أوجت
إلينا كيفية تطبيق هذه المبادئ بصورة عملية ، فان جوهر الاتفاق يرجع
إلى اعتراف بريطانيا برجاجة المصالح الايطالية في طرابلس وفي نفس
الوقت نحن اعترفنا برجاجة مصالح بريطانيا في برقة وإن كان نوع مصالحهم
يختلف عن مصالحنا .

أما بخصوص كيفية تحقيق هذه الاعترافات المتبادلة من وصاية أو
اتفاقات مباشرة مع الحكومة المحلية وغيرها ، فن المفهوم أن هذا لايتوقف
على رغبات أو إرادة إنجلترا وإيطاليا فحسب بل يتوقف على جملة عوامل
وظروف مثل رغبات الشعوب والحالة المحلية وقرارات هيئة الأمم ورأى
الدول العربية .

س — وما هي في رأيكم المصالح الايطالية في طرابلس ؟

ج — إن هذه المصالح ليست إيطالية فقط بل هي شديدة الارتباط بحياة
طرابلس نفسها ، فيوجد قبل كل شئ مصالح العمال الايطاليين الذين
يكونون جزءاً رئيسياً من كيان البلد الاقتصادي ، ووجود مجموعات عديدة
من أصل إيطالي أصبحت جزءاً مقيماً وحياتياً من شعب البلاد والروابط
الاقتصادية التي تأسست بحالة متينة جداً ، ومنها صناعة وزراعة طرابلس
قد نشأت وترعرعت بوجود المنشآت الايطالية التي أدخلتها وأحياتها وكذلك
الجوار الجغرافي لهذين البلدين ورغبة إيطاليا في أن توجد على الضفة المقابلة

لها على البحر الأبيض المتوسط دولة صديقة تكون حالتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عامل استقرار في هذا البحر . هذا صحيح إلى درجة أنه يمكن التحدث لاعن المصالح الإيطالية بطرابلس بل عن مصالح طرابلس بإيطاليا .

س — تحدث عزام باشا عن مسألة وحدة ليبيا فما رأيكم في هذا الموضوع .

ج — لم تكن إيطاليا أبداً وبأى طريقة ضد وحدة ليبيا . ما هي مصالح إيطاليا الحقيقية والدائمة ؟ أن تكون الشعوب المقابلة لها على البحر الأبيض المتوسط في حالة رخاء وسعادة وهناء ، وأن تكون علاقاتنا معاً وثيقة ومثمرة ، فإن الانقسامات والتقسيم لا يمكن أن تساعد على تحقيق الثروة والسعادة ولهذا الأسباب كانت طرابلس دائماً وبدون جدال أكثر تقدماً بين الأقطار الليبية الهامة لأسباب عديدة . ومن جهة أخرى أن وجود حكومة سنوسية في برقة يعطي هذا القطر طابعاً سياسياً خاصاً لم يلق قبولا حسناً في الأقطار الأخرى حتي الآن .

فلسكان ليبيا أولاً أن يقدروا هذه الظروف بعد الوقوف على الحالة الدولية الحالية وحالتهم الداخلية .

وقد قال لنا الوزير في النهاية ملخصاً تصريحه : أما فيما يتعلق بإيطاليا فهما تكن الطريقة التي سوف تتحقق بها علاقاتنا الجديدة مع الشعوب صاحبة الشأن في طرابلس فإن الحل سوف لا يجد من ناحيتنا أى عائق اقتصادى أو سياسى بين أقاليم ليبيا »

« وقد أدلى السنيور الشيدى دى جاسبرى رئيس الوزراء الإيطالى بمحدث إلى الدكتور محمد الحسينى المحرر السياسى لوكالة أنباء « موندار » وقد تناول في حديثه العلاقات الإيطالية العربية ، والسياسة الإيطالية فى أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط .

وقد سأله الدكتور الحسيني :

يتردد في العالم العربي أن السياسة الإيطالية قد انسلخت عن محيط البحر الأبيض المتوسط ، وأنها قد اتجهت بكليتها إلى الغرب . فهل هناك من العراقيين الدولية التي تعين إيطاليا عن أن تتجه بسياساتها نحو التعاون مع الشرق العربي ، كما الواقع بالنسبة لاسبانيا ؟
فأجاب رئيس الوزراء :

ان سؤالكم يهمني اذ أنني أفهمه بأنه تعبير عن الرغبة في توثيق عرى الصداقة مع إيطاليا ، وهذا يتفق تماما مع رغبة الإيطاليين .
وقد كان علي بلادنا بعد حرب مؤلمة أن نسعي إلى استرجاع مكائنها بين دول أوروبا ، تلك المكانة التي تستحقها بالنظر لشعبها وقدرتها الانتاجية وثقافتها الثقافية التي انزوت ، وقد كانت كل هذه مهداً للحضارة الغربية وهذا لا يعني في شيء ، أن إيطاليا تريد اهل علاقاتها مع الشرق ، لأن- كما يبرهن التاريخ - مصير بلادنا معلق بوضعها الجغرافي الذي جعلها جسراً يصل بين العالمين الشرقي والغربي .

وان هذه المهمة قد أصبحت يسيرة بعد التطور السياسي الحديث الذي حتم على القوميات المتطرفة بأن تشعر بضرورة التعاون المستمر الواسع المدى في الميدان الاقتصادي والسياسي .

وقد جاءت قرارات هيئة الأمم المتحدة الأخيرة الخاصة بالمستعمرات السابقة مؤيدة لنظرية تقبلناها باخلاص لأنها تساعد على تنمية التعاون مع العالم العربي والافريقي ، الذي يرحو لها الإيطاليون التقدم .

س - هل هناك دول لاتزال مهمة تربط حوض البحر المتوسط ، وما هو رأى الحكومة الإيطالية في هذا الموضوع ؟

ج - لقد طرحت علي سؤالاً عن ميثاق حوض البحر الأبيض المتوسط ولكن ليست هذه هي المسألة الجوهرية .

أن الموائيق مهما كانت طبيعتها وبصفة خاصة تلك التي نتحدث عنها ،
ما هي إلا نتيجة وتعبيراً ظاهرياً عن الحقائق التي أنبتتها التاريخ والسياسة .

ومن أجل هذا تحدثت عن مجموعة البحر الأبيض المتوسط التي لاشك في
أن أسس وجودها قائمة على الرغم من التفاوت بينها .

وفي يقيننا أن سياسة التعاون الصادقة والمخلصة بين إيطاليا والعالم العربي
لا تنعارض بطبيعة الحال مع الدول الكبرى في البحر الأبيض المتوسط ، بل
هي لا تملك إلا أن تعمل دائماً على إبراز هذه المجموعة .

— ما هي عناصر سياسة التعاون بين إيطاليا والعالم العربي ؟

— إن سياسة التعاون هذه يمكن تحقيقها عندما يتيسر للإرادة المشتركة
من ناحيتنا ومن ناحية الدول العربية — وهي موجودة فعلاً — العثور على
الاتجاه الصحيح .

ويمكننا أن نجد الوسائل في التبادل التجاري والاقتصادي عموماً بما فيه
مساهمة إيطاليا في الفنين واليد العاملة المدربة ، والاتصال الفكري والثقافي ،
والسياحة وغير ذلك ، وهذا من شأنه أن يخطو بوحدة الشعور والمصلحة
التي يمكنها أن تدعم وتزيد من قيمة الاتفاقات السياسية .

وأن إيطاليا قد اتخذت خطوات من هذا النوع وهي ترغب في زيادتها
وجعلها متفقة مع المصالح المشتركة .

وأن حل مشكلة المستعمرات العادل — كما أسلفت — يجعل في هذا
الأمر .

وأن الحلول التي اقترحتها إيطاليا في هذا الشأن والتي نأمل أن تنال قبولا
حتى فيما يتعلق بأريتريا ، كان الدافع إليها شعوراً سامياً بمنزهاً بصورة تجعلنا
نترقب عن ثقة نتائجها التي تسفر عن تسوية للجدو الدولي .

وستظل إيطاليا دائماً ترعى المبادئ التي ذكرتها آنفاً ، ناظرة عن هذا
الطريق إلى مصالح العالم العربي بعين الاعتبار .

وقد وضحت هذا الحديث جريدة « المساجير » وأبلغت الأمانة العامة جهات رسمية إيطالية أن هذا التوضيح شبيه رسمي . وعلى ذلك استؤنفت محادثات الأمين العام ووزير إيطاليا المفوض في مصر وكان الأمين العام يحيط بعض الزعماء الليبيين كهيئة تحرير ليبيا وغيرها بما هو جار من تبادل الرأي بينه وبين الحكومة الإيطالية . كما كان يحيط بالحكومات العربية بما يهمها في هذا الأمر ودام الأخذ والرد مدة طويلة . طيلة صيف سنة ١٩٤٩ انتهى بتفاهم صريح . ووضع في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ نص الاقتراح الأخير الذي عمل الطرفان العرب والإيطاليون على تأييده في هيئة الأمم المتحدة بالنسبة لليبيا . وهذا نصه :

الجمعية العامة:

(١) نوصي بأن طرابلس يجب أن تهياً لها الظروف لتكون بأسرع ما يمكن دولة مستقلة وتحقيقاً لذلك يجب إجراء انتخابات في مدة ستة أشهر للجمعية وطنية لنتختار نوع الحكومة التي تمثل البلاد وتشرف على انتخاب الجمعية الوطنية لجنة دولية مكونة من ممثلي الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا ومصر وإيطاليا ومن مندوبان يمثلان سكان طرابلس وتضع هذه اللجنة النظم التشريعية التي تسير عليها الانتخابات وفي أثناء مدة الانتقال حين إنشاء حكومة وطنية يعهد مؤقتاً بإدارة البلاد لسلطات الاحتلال .

(٢) تدعو حكومة إيطاليا وحكومة طرابلس لعقد معاهدة بينهما لتدعيم العلاقات وتصفية المصالح المشتركة الخاصة برعاياهم المقيمين في أراضيها . وأحييت الدول العربية وبعض الزعماء الليبيين علماً بهذا بواسطة الأمانة العامة وكذلك بواسطة ممثلي إيطاليا في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأرسلت الأمانة العامة المذكورة الآتية للدول العربية :

مذكرة

عن الحربى الذى دار بين معالى الامين العام وسعادة وزير ايطاليا المفروض

فى مصر

منذ زمن طويل حاولت حكومة إيطاليا بطرق متعددة الاتصال بالحكومة المصرية والأمانة العامة والأحزاب والزعماء الطرابلسيين للتفاهم على أساس يرضى مطالب العرب ويحقق لإيطاليا مقاماً ممتازاً في طرابلس الغرب كوصية أو ما يشبه ذلك . ولم تعمل هذه المحاولات رغم استمرارها أكثر من سنتين إلى نتيجة حاسمة نظراً لتردد الايطاليين ولآمالهم في بريطانيا وأمريكا فكانوا ينكسون عن تأييد الاستقلال التام الناجز لطرابلس كلما بانت لهم آمالاً في المعسكر الغربى . فلما اتفق بينفن وسفورزا على مشروعها الذي كان أساسه تقسيم البلاد الليبية بين الدول الثلاثة وقدم للأمم المتحدة في الدورة الماضية تجاهل الايطاليون مساعيهم مع أمانة الجامعة والأحزاب الطرابلسية وأراد الله رغم الجهود الكبيرة التى بذلتها أمريكا وبريطانيا وأنصار إيطاليا فى الأمم المتحدة من الدول اللاتينية وتخلى حتى بعض الدول الاسلامية عن المقترحات العربية أن يفشل مشروع (بينفن — سفورزا) فى الأمم المتحدة فلم ينل ثلثي الأصوات وهزم بصوت واحد .

ومنذ ذلك الوقت أخذت الحكومة الإيطالية مباشرة أوبوساطات مختلفة الاتصال بالأمانة العامة محاولة التفاهم على أساس يرضى العرب والأحزاب الطرابلسية . وبعد أخذ ورد طويل وبيانات وأحاديث فى صحف إيطاليا من الطرفين تقدمت الحكومة الإيطالية إلى الأمانة العامة بمشروع أساسه فى الواقع تخلى إيطاليا عن المطالبة بأى نوع من الوصاية أو السيطرة فى ليبيا، على أن هذا يكون مرضياً لأهالى طرابلس وداعياً لحسن تعاونهم مع الجالية الإيطالية فى طرابلس فى المستقبل ، ومعيناً على تنمية علاقات إيطاليا الودية

والاقتصادية مع العالم العربي . وتطمع إيطاليا في حالة استقلال طرابلس التام الناجز أن تضع مع الحكومة الطرابلسية المستقلة اتفاقاً بشأن الإيطاليين المقيمين في طرابلس ، كما تطمع في أن يكون بينها وبين طرابلس علاقات اقتصادية وثقافية ترضيها . وقد أفهمت الحكومة الإيطالية دائماً من الأمانة العامة والأحزاب الطرابلسية أن الإيطاليين في طرابلس سيكونون رعايا للدولة الطرابلسية متساوين في الحقوق مع بقية أهالي البلاد .

والمذكرة المرفقة من وزير إيطاليا المفوض بمصر بعد حديث شرح فيه أغراض حكومته . وهي مكونة من رأى الحكومة الإيطالية في مستعمراتها على وجه العموم ومطالبها التي ترجو عون الحكومات العربية في الأمم المتحدة على تحقيقها . فأما من جهة طرابلس فقد نفضت يدها تماماً من كل محاولة لتقييد استقلالها التام . وأما من جهة برقة وفزان فقد نفضت يدها كذلك من أى مطالب خاصة لها وتركت الأمر للعرب يتفقون فيه كما يشاءون مع الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في برقة وفزان . أما في أريتريا فتطالب باستقلالها أو وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة دون تخصيص دولة معينة بذلك . وفي الصومال تطالب بوصاية لها .

ولا شك أن موقفها بالنسبة لليبيا يتفق مع قرارات مجلس الجامعة في شأنها ، وليس هناك ما يحول بين العرب والتعاون على الأسس الواردة في المذكرة بالنسبة لهذا القطر العربي ، أما بالنسبة لأريتريا والصومال فلم يسبق لمجلس الجامعة أن قرر في شأنهما شيئاً . وقد تركت اللجنة السياسية في الماضي الأمر فيهما لمندوبي الحكومات العربية في الأمم المتحدة يتصرفون فيه حسب الظروف . وقد وردت شكاوي عديدة ومذكرات من مسلمي أريتريا الذين يكونون الأكثرية يطالبون بوحدة بلادهم واستقلالها .

ويبدو أن بعض المسيحيين قد اتفقوا مع المسلمين كذلك في مطالبهم . أما بالنسبة للصومال فلا تزال رغبات الأهالي غير واضحة .

وعلى كل حال فقد ذكرت للوزير الإيطالي حين تقديمه المذكرة أن العرب تجنبوا دائماً أن يؤيدوا أية وصاية لأية دولة في أي مكان لما قاسوه أنفسهم من أضرار الانتدابات السابقة . ولذلك يحسن بإيطاليا أن تتقدم بمشروع فيه ضمانات لمستقبل الصوماليين واستقلالهم الذاتي لكي يمكن البحث في امتناع العرب في التصويت ضد الوصاية . وأفهمته أنه ليس لمجلس الجامعة قرارات في شأن ارتريا أو الصومال ، وأخيراً قلت لوزير إيطاليا أنني سأبعث للحكومات دول الجامعة بما بلغني إياه . وإن أفضل طريق للتفاهم هو أن تتصل الحكومة الإيطالية بواسطة ممثليها مع حكومات دول الجامعة وتشرح لهم وجهة نظرها مباشرة ، فإن ذلك أدعى لسرعة التفاهم خصوصاً وأن مجلس الجامعة لا ينعقد عادة إلا في أواخر شهر أكتوبر ، فوعد بذلك .

هذا ، وقد علمت أن الحكومة البريطانية والأمريكية تبحثان عن حل أساسه استقلال ليبيا كلها ، ولكنه محاط بكثير من الغموض والاشتراطات التي تجعل هذا الاستقلال احتمالاً في مستقبل بعيد . وإلى أن تتضح وجهة نظرها أرى أن الموقف بالنسبة لطارابلس الغرب على الأقل قد تطور تطوراً محموداً ، ومن الممكن في الأمم المتحدة الحصول على اقتراح لاستقلالها التام الناجز .

أما عن أحزاب طرابلس وزعمائها فرأيها يتفق بالنسبة للرغبة في الاستقلال على أن تعدد أطرافها الثلاثة في نظام ما . ولكن بينهما خلافاً شديداً في الوسائل وحول الأشخاص حاولت الأمانة العامة دائماً علاجه لا فائدة جبهة متحدة بين الأحزاب والزعماء ، مما يمكن في المرة الماضية لاجتماع الأمم المتحدة من ارسال وفد طرابلسي يرضي عنه الجميع ، وباتفاقهم جميعاً . وستحاول الأمانة العامة هذه المرة كذلك ، فإذا لم يتيسر فيحسن أن يكتبني بمندوبي الدول العربية للتعبير عن وجهة النظر المتفق عليها أمام الأمم المتحدة . وأخيراً ، أرجو أن تفضلوا ببيان ملاحظاتكم وآرائكم لأستعين بها علي

تنسيق وجهة النظر العربية أثناء غيبة مجلس الجامعة واللجنة السياسية ،
ونظراً لقرب اجتماع الأمم المتحدة :

وهذا انقلب الوضع الذي قاسى منه العرب الأمرين في اتفاق (بيفن -
سفورزا) وانقسمت الجبهة الغربية وفتح الطريق لكسب أصوات الدول
اللاتينية وبعض الدول الكاثوليكية وغيرها في الأمم المتحدة وأصبح واضحاً
قبل اجتماع الجمعية العامة أن العرب في المسألة الليبية قد ملكوا ناصية الأمر
ولذلك ترددت الأمانة العامة طويلاً وخصوصاً وقد ظهرت انقسامات في
الأحزاب الليبية في ارسال وفود مختلفة من طرابلس وبرقة كانت تخشى أن
يكون من ذلك ضرر أكثر من الفائدة . لأنها كانت على ثقة من أن التفاهم
الذي تم مع الحكومة الإيطالية مهد السبيل لأمريكا الجنوبية والوسطى وأن
المساعي المنفردة مباشرة مع تلك الدول أو بالاستعانة بما بين الحكومة
الإسبانية والجامعة العربية من صلات ودية هذا فضلاً عن التفاهم التام مع كتلة
البلاد الشرقية كاف لتحقيق الغرض وأن كل ما يمكن أن يطلب من جانب
الليبيين في هذا الشأن وفي هذه الفترة هو أن يملكوا أعصابهم وأن يمتنعوا
عن الخلافات وأن يعصموا بالاتحاد والصبر .

ولما صممت الأحزاب الطرابلسية المختلفة على بعث وفودها سواء أكان
هذا بمحض ارادتها أو بدافع الرغبة المحلية لهذه الأحزاب رأت الأمانة العامة
أن تعمل على منع سفرهم جميعاً أو إذا لم يتيسر لها ذلك أن تجد رباطاً بين هذه
الوفود مشتركا وتعاوناً ولو غير مباشر لكي لا يتناقض عملها فسعت لذلك مع
الزعماء والأحزاب الطرابلسية واستعانت بالحكومة المصرية ليكون ممثلها
واسطة العقد بين الوفود الليبية وكلفت سعادة عبد المنعم بك مصطفى الوزير
المفوض في وزارة الخارجية المصرية والمنتدب لرئاسة الادارة السياسية للجامعة
العربية أن يعمل دائماً مستشاراً لهذه الوفود كما اتفقت مع الوفدين الطرابلسيين
على قبول نصيحته واستشارته .

كما أن حسن الحظ أيضاً صادف هذه القضية بوجود ممثلين بارعين مخلصين ذوى تجربة عظيمة للأمم العربية والإسلامية كالباكستان في الأمم المتحدة أدوا واجبهم على أكمل وجه . فهيئوا باخلاصهم وعملهم سبيل النصر . وقد كانت وفد مصر على وجه الخصوص أبرز المكافئين في سبيل الاستقلال والوحدة لليبيا . واتخذ الحظ في فترة الانتقال بتصميمه على رقابة الأمم المتحدة أثناء فترة الانتقال .

ولحسن الحظ أظهر الممثلون الليبيون جميعهم في الوفود المتعددة عن برقة وطرابلس بصيرة وحكمة فاجتنبوا ما من شأنه ظهور الخلاف بينهم في ساحة الأمم المتحدة وقد عملت الدول الكبرى جاهدة لتغيير القدر الذي أراده الله وهو نصرة الحق الذي بذل فيه أهل ليبيا دماءهم الزكية عشرات السنين وأراد الله سبحانه وتعالى أن يكافي الأحياء من أبناء الشهداء وإخوانهم بذلك النصر المبين وقررت الأمم المتحدة بأغلبية عظيمة حق ليبيا في استقلالها ووحدتها وتقرير مصيرها وإقامة الحكم الذي تريده لنفسها بمحض إرادتها . وفيما يلي القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بشأن ليبيا :

قرار الجمعية العامة للمم المتحدة

« طبقاً للفقرة الثالثة من الملحق ١١ من معاهدة الصلح مع إيطاليا المبرمة في عام ١٩٤٧ التي وافقت الدول المختصة بمقتضاها على قبول توصيات الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن التصرف في المستعمرات الإيطالية السابقة واتخاذ التدابير اللازمة لسريان مفعولها .

وبعد الاطلاع على ما جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، وبعد سماع أقوال ممثلي الهيئات التي تمثل الأقسام الهامة للأراء في الأقاليم المشار إليها ، ومراعاة لرغبات ورفاهية سكان تلك الأقاليم وصالح الأمن والسلام ووجهات

نظر الحكومات المختصة والنصوص الخاصة بهذا الموضوع في الميثاق ،
توصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يلي :

(١) فيما يختص بليبيا

(١) ان ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان تكون دولة مستقلة وذات سيادة

(٢) يسرى مفعول هذا الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة ، وعلى أى

حال في تاريخ لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

(٣) أن بوضع دستور ليبيا بما فيه شكل نظام الحكم بواسطة ممثلي

السكان في برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون في هيئة
جمعية وطنية .

(٤) لاجل مساعدة أهالي ليبيا في وضع الدستور وتأسيس حكومة

مستقلة يوفد إلى ليبيا مندوب من قبل هيئة الأمم المتحدة تعينه الجمعية العامة
وله مجلس يساعده ويرشده .

(٥) يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً

وغيره من التقارير الأخرى التي يرى أهميتها إلى السكرتير العام . ويضاف إلى
هذه التقارير أية مذكرة أو وثيقة يرى مندوب هيئة الأمم أو أى عضو من
أعضاء المجلس رفعها إلى هيئة الأمم .

(٦) يتكون المجلس من عشرة أعضاء ، هم :

١ - ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد الآتية ، مصر - فرنسا -

إيطاليا - باكستان - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة الأمريكية .

ب - ممثل واحد من كل من الأقسام الثلاثة في ليبيا وممثل واحد عن

الأقليات في ليبيا .

(٧) يعين مندوب هيئة الأمم المتحدة الأعضاء المذكورين في الفقرة

(ب) بعد التشاور مع السلطات الادارية وممثلي الحكومات المذكورة في

الفقرة السادسة (ا) والشخصيات البارزة وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات
في المناطق المختصة .

(٨) يستشير المندوب أثناء تأدية وظائفه أعضاء مجلسه ويسترشد بهم وله أن يستشير بأراء أعضاء بذاتهم بالنسبة للمناطق أو الموضوعات المختلفة .
(٩) لمندوب هيئة الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللسكرتير العام اقتراحات عن التدابير التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .

(١٠) تقوم الدول القائمة بالادارة بالتعاون مع المندوب بما يلي :
أ - تشرع حالا في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم إلى حكومة دستورية مستقلة .

ب - أن تقوم بادارة البلاد بغرض المساعدة في اقامة وحدة ليبيـا واستقلالها والتعاون في تكوين الادارات الحكومية وتنسيق جهودها لهذه الغاية .

ج - تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العمومية عن الخطوات التي اتخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات .

(١١) تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضواً في هيئة الأمم المتحدة طبقاً للمادة الرابعة من الميثاق ،

ولقد ضرب الشعب الليبي للناس مثلاً في المناورة والصبر على المكاره والشهامة والاستبسال فأكرمه الله باجتماع رأى الدول التي عادت والتي صادفته على الاعتراف بحقه في حريته وتقرير مصيره وفق مشيئته .

وقد أذاع الأمين العام النداء التالي على الشعب الليبي من محطة الاذاعة المصرية والجرائد .

شكروهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إخواني أبناء ليبيا الأعزاء

منذ أيام صدر قرار هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا بأجزائها الثلاثة — برقة وطرابلس وفزان — بوصفها دولة ذات سيادة في مدى لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ فتواردت على الأمانة العامة البرقيات والرسائل والوفود من مختلف الهيئات والأحزاب والشخصيات من جميع أنحاء ليبيا، ومن الليبيين في الخارج، للتهنئة والثناء على الجهود التي قامت بها الدول العربية وجامعتها في سبيل تحقيق استقلال البلاد ووحدةها، وطلبت مني أن أبلغ هذا الشكر الفياض إلى ملوك العرب ورؤسائهم وحكوماتهم. ويسرني أن أهني إليكم بأنني قمت مغتبطاً بهذه المهمة السارة.

والآن أشعر بأن من واجبي أن أزف إليكم أبناء الشعب الليبي المجاهد الشكر الجزيل والتهاني الخالصة على ما منحكم الله جزاء سعيكم وجهاد شهدائكم وأحيائكم الشاق الطويل ضد قوات هائلة غاشمة عشرات السنين.

وفي هذه الأفراح الشاملة أشعر بواجب آخر وهو أن أصرحكم بأن الجهاد لم ينته بعد وإن كان قد تغير لونه. فاليوم يبدأ الجهاد في سبيل إقامة الدولة الليبية على دعائم متينة ثابتة الأركان وحكم وطني غايته الأولى سعادة المجموع ورفاهيته حتي تنال الدولة الجديدة احترام شعوب العالم وتقديرها، ومعرفتي الطويلة بوطنية الشعب العربي الليبي الأبني تجعلني واثقاً كل الثقة بأنه سوف يبرهن للعالم على جدارته بتحقيق ما يرضه فيه من آمال.

وفقكم الله وجعل منكم دولة عزيزة الجانب وسنداً للدول العربية جميعها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٢ صفر سنة ١٣٦٩

١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩

عبد الرحمن عزازم

القاهرة في

مطبعة الرياض

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 074075951

(NEC)
DT235
.L434
1950